موقف أبي حيان من شواهد القراءات بين الدفاع والنقد
– دراسة نحوية

دكتورة

إقبال بنت محمد بن عبد الماجد العباسي

أستاذ مساعد بقسم اللغة والنحو والصرف

كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى

موقف أبي حيان من شواهد القراءات بين الدفاع والنقد– دراسة نحوية

د. إقبال عبد الماجد العباسي*

الملخص

يتألف البحث من مقدمة ، وثلاثة مباحث ، وخاتمة ، وقائمة للمصادر والمراجع :

المقدمة :

وفيها أشرت إلى أهمية الموضوع ، وصعوباته ، وتغلبي عليها ، والدراسات السابقة ، وخطة البحث .

المبحث الأول : موقف الدفاع :

وعرضت فيه لقراءات دافع عنها أبو حيان ضد منتقديها ، وذلك في قضايا عامة ، ثم قضايا الجملة الاسمية ، وقضايا الجملة الفعلية ، وقضايا المنصوبات ، و قضايا المجرورات ، ومكملات الجملة تناولت اختلاف القراءات حول إن الشرطية ، وجواب الشرط ، وقطع التتابع ، والعطف على الضمير المجرور ، مع بيان أقوال النحاة ، ودفاع أبي حيان .

المبحث الثاني : موقف السكوت

وتعرضت فيه لبعض القراءات التي رماها بعض النحاة بسهام النقد ، ولم يبد أبو حيان دفاعًا عنها ، بل لزم الصمت .

المبحث الثالث : موقف النقد

وفيها أشرت إلى بعض القراءات التي خالف فيها أبو حيان منهجه في الدفاع ، بل وقع فيما حذر منه ، وهو التفضيل بين القراءات ، والترجيح فيما بينها . **الخاتمة** : وفيها أوجزت ما انتهى إليه البحث من نتائج .

---

* أستاذ مساعد بقسم اللغة والنحو والصرف – كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى.

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، إنه من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، ولن تجد له ولياً مرشداً ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، خير من نطق بالضاد ، وأفصح من تكلم بالعربية ، أما بعد ،،،،،،

فإن القرآن الكريم كتاب الله المعجز ، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وقراءاته الباهرة قد احتلت المكان الأسمى بين شواهد العربية ، وصارت لها الحجة الأقوى لعلمائها ، فلا غرو أن يعنى بها النحاة والمفسرون ، وأن يقبل عليها الباحثون والدارسون ، لسبر أغوارها ، واستخراج مكنوناتها .

ولقد كنت من مريدي القراءات القرآنية ، استهوتني بحججها ، وشدني علو توثيقها ، فأحببت أن ألج موضوعها ، وأن أسهم بشيء يجعلني من أهلها ، وأن أنتمي إلى شرف أصحابها .

وقد وقع اختياري على العلامة **أبي حيان الأندلسي** ، لما له من باع طويل في هذا العلم ، ولما له من إسهامات في مجال القراءات : قراءة ، وإقراءً ، وتصنيفاً ، وبخاصة مصنفه العظيم **(البحر المحيط)** ، الذي يعد من أمهات مراجع القراءات ، وذخيرة منهج أبي حيان في هذا المجال ، فاخترت في هذا البحث بيان موقفه من الاحتجاج للقراءات ، الذي تنوع بين الدفاع والنقد ، أو بين الانتصار للقراءات ضد من هاجمها من نحاة البصرة أو الكوفة أو من غير هاتين المدرستين ، وبين السكوت أو النقد من جانبه في أحيان أخرى .

وللموضوع صعوبته ، وللمجال رهبته ، إذ اقتضى البحث الرجوع لأمهات كتب القراءات ، وتتبع آراء النحاة في مظانها ، ومقابلة آراء أبي حيان بأقوال أئمة النحو ، ومناقشة أدلتهم .

ولكن الله يسر وأعان ، وهيأ من أسباب التوفيق ما سفر عنه هذا البحث ،

الدراسات السابقة:

١- **أبو حيان وبحره المحيط** ، بحث منشور للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة عام ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .

٢- **القراءات في البحر المحيط،** رسالة "ماجستير من أول القرآن إلى آخر سورة الأنفال ، للباحث أحمد المقرئ ، بإشراف د. محمد سالم محيسن، في الجامعة الإسلامية ، ١٤٠٧هـ

٣- **ظواهر نحوية في قراءة أبي جعفر من كتاب البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي،** رسالة دكتوراه للباحث محمود فراج عبد الحافظ فراج ، بكلية الآداب – جامعة الإسكندرية – ١٩٨٦م

٤- كتاب :**أبو حيان ومنهجه في القراءات** ، كتاب منشور للدكتور محمود فراج عبد الحافظ فراج ، طبع اندونيسيا ، ١٩٩٢م .

٥- كتاب :**أبو حيان وتفسيره البحر المحيط** ، للدكتور بدر بن ناصر البدر ، الأستاذ المشارك بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ط١ ، عام ١٤٢٠هـ . وهذا الكتاب في أصله ، جزء تمهيدي لرسالة الماجستير التي تقدم بها الدكتور بدر البدر إلى قسم النحو بكلية اللغة العربية بالرياض بعنوان **(اختيارات أبي حيان النحوية في تفسيره البحر المحيط)** وقد طبعت هذه الرسالة في مكتبة الرشد في مجلدين .

٦- **أبو حيان الأندلسي ، موقفه من القراءات القرآنية ، ومنهجه في تخريجها و توظيفها من خلال تفسيره : البحر المحيط ،** للأستاذة ربيعة بقيلاني ، وقد أشرف على رسالتها لنيل دبلوم الدراسات العليا (دكتوراه السلك الثالث) كل من الدكتور إدريس نقوري ، و عبد ربه ، سنة ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩ م .

٧- **مواقف أبي حيان النحوية من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط** للدكتور علي بن محمد بن سعيد الزهراني كلية اللغة العربية جامعة أم القرى١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠ م (رسالة دكتوراه) .

٨- **المسائل النحوية والصرفية في البحر المحيط من بداية سورة الزحرف إلى نهاية سورة الحديد** للباحثة أسماء قلاب كلية اللغة العربية جامعة أم القرى سنة١٤٢٣هـ (رسالة ماجستير)

٩- **المسائل النحوية والصرفية في كتاب البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي من أول سورة المجادلة حتى نهاية سورة إلى نهاية سورة المرسلات** للباحثة فوزية هوساوي كلية اللغة العربية جامعة أم القرى سنة ٢٠٠٢م (رسالة ماجستير) .

١٠- **أثر الفصل والتوسط في التوجيه النحوي في كتاب البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي للدكتور** حسن محمد حسن القرني كلية اللغة العربية جامعة أم القرى سنة ١٤٢٦هـ(رسالة دكتوراه)

١١- كتاب :**أبو حيان الأندلسي ومنهجه في تفسيره البحر المحيط وفي إيراده القراءات فيه** ، تأليف الأستاذ الدكتور أحمد خالد شكري ، دار عمار للنشر بالأردن ط١ / ١٤٢٨هـ

١٢- **منهج أبي حيان في تفسير البحر المحيط** ، رسالة دكتوراه للدكتور عبد المجيد عبدالسلام المحتسب ، بإشراف الدكتور شوقي ضيف، كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر ، لم تطبع .

١٣- **مسائل الترجيح في إعراب القرآن عند أبي حيان** للدكتور أحمد بن محمد يحيى الفقيه الزهراني كلية اللغة العربية جامعة أم القرى سنة ١٤٣٣هـ / ٢٠١١م (رسالة دكتوراه) .

وهذه الدراسات ركزت على جوانب أخرى في شخص أبي حيان ، فعنيت بحياته ، وشيوخه ، وتلاميذه ، ومصنفاته ، ومصادر كتابه ، وغير ذلك ، وما تناول منها القراءات لم يستقص تنوع مواقف أبي حيان من القراءات في المستوى النحوي ، دفاعاً وسلباً ونقدًا.

هذا وإن كانت هذه الدراسات مفيدة ونافعة ، فقد حاولت دراستي نهج طريق آخر في تناول مواقف أبي حيان المتعددة في جانب محدد من القراءات النحوية ، وأحسب أن البحث ألقى الضوء على جانب مهم من جوانب شخصية أبي حيان القرآنية والنحوية .

وقد جاء البحث بعد هذه المقدمة في ثلاثة مباحث ، وخاتمة ، وقائمة للمصادر والمراجع .

المبحث الأول: موقف الدفاع :

وعرضت فيه لقراءات دافع عنها أبو حيان ضد منتقديها ، وذلك في قضايا: حذف نون الإعراب أو حركته ، وكسر ياء المتكلم ، وتسكين ضمير الغياب ، وتباين القراءات بين ضميري التكلم والغياب ، أو الغياب والخطاب ، ثم قضايا الجملة الاسمية واختلاف القراءات بين الاستئناف والتبعية ، ودخول الفاء في خبر الاسمية المجردة ، ودخول الباء في خبر الاسمية المنسوخة بما ، وتناولت قضايا الجملة الفعلية ، مثل المطابقة بين الفعل والفاعل في النوع ، وفي قضايا المنصوبات تناولت تعدي الفعل ولزومه ، والاستثناء بلما ، وفي قضايا المجرورات تعرضت للقضية المشهورة بين القراء والنحاة وهي قضية الفصل بين المتضايفين ، وإضافة الموصوف لصفته ، وقي مكملات الجملة تناولت اختلاف القراءات حول إن الشرطية ، وجواب الشرط ، وقطع التتابع ، والعطف على الضمير المجرور ، مع بيان أقوال النحاة ، ودفاع أبي حيان .

المبحث الثاني : موقف السكوت:

وتعرضت فيه لمواقف سكت فيها أبو حيان ولم يدافع عن هجوم النحاة ، في قضايا الضمائر بين الخطاب والغيبة ، وحذف عائد الصلة ، وفي الجملة

الاسمية وقوعها بين الاستئناف والتبعية ، وفي الجملة الفعلية في تعدي الفعل ولزومه ، وفي المجرورات قضبة الإضافة اللفظية غير المحضة بين الإضافة وانفصالها .

المبحث الثالث: موقف النقد:

وقد درست فيه انتقاد أبي حيان لبعض القراءات ، وهو ما خالف فيه منهجه الذي كان يدافع فيه عن القراءات ، وحجيتها بوصفها شواهد في النحو والعربية ، وتجلت مخالفته لمنهجه في بعض المسائل النحوية كالتعريف والتنكير ، وفي الجملة الاسمية وقوعها بين الاستئناف وغيره ، وفي الجملة الاسمية المنسوخة قضية حذف كان ،وتوسط خبر ليس ، وفي الجملة الفعلية رصدت نون الوقاية ، وتعدي الفعل ولزومه ، وكذلك إعراب المدغم ، وحذف حرف العلة في غير الجزم .

الخاتمة: وفيها أوجزت ما انتهى إليه البحث من نتائج .

هذا وأرجو أن يكون هذا العمل خالصاً لوجه الله الكريم ، وأن ينفع به الباحثين والدارسين ، وأشكره على عونه وتوفيقه ، كما أشكر كل من ساعد وأعان على إنجاز هذا البحث ، فجزاهم الله خير الجزاء ، والله ولي التوفيق .

المبحث الأول: موقف الدفاع:

تجلى موقف الدفاع من أبي حيان عن القراءات المتواترة ، وانبرى للرد على من طعن عليها ، أو شكك فيها ، أو لمزها من هنا أو هناك ، بل أغلظ أبو حيان في رده عليهم ، والتصدي لإشكالاتهم ، وله في ذلك دليل من علم ، وباع من فكر ، ومجال من خبرة ، وكان لا يرى الترجيح بين القراءتين المتواترتين ، فكان يرفض ترجيحات **أولى** ، **وأرجح** ، **وأحسن** ، وما إلى ذلك من أساليب التفضيل ، ويأخذ بترك ترجيحه بين المتواترتين بقول ثعلب الذي يتخذه سلفاً له فيقول : "وقد تقدم لنا غير مرة أنا لا نرجح بين القراءتين المتواترتين ، وحكى أبو عمرو الزاهد في كتابه اليواقيت ، أن أبا العباس أحمد بن يحيى ثعلب كان لا يرى الترجيح بين القراءات السبع ، وقال ثعلب من كلام نفسه : إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة ، لم أرجح إعراباً على إعراب من القرآن ، فإذا خرجت إلى الكلام كلام الناس فضلت الأقوى ، ونعم السلف لنا أحمد بن يحيى ، وكان عالماً بالنحو واللغة متديناً ثقة" (١)

١ – حذف الإعراب :

– نون الإعراب :

فمن ذلك ما عرضه في تفسير قوله تعالى : **(قال أتحاجوني في الله وقد هدان)** ، فدافع عن قراءة تخفيف النون التي طعن عليها مكي بن أبي طالب ، فبين مكي أن من خفف النون فإنما حذف الثانية التي دخلت مع الياء التي هي ضمير المتكلم لاجتماع المثلين مع كثرة الاستعمال ، وترك النون النى هي علامة الرفع وفيه قبح ، لأنه كسرها لمجاورتها الياء وحقها الفتح فوقع في الكلمة حذف وتغيير ، ويقول : " وقرأ نافع وابن عامر بخلاف عن هشام أَتُحاجُّونِّي بتخفيف النون وأصله بنونين الأولى علامة الرفع والثانية نون الوقاية والخلاف في المحذوف منهما مذكور في علم النحو ، وقد لحَّن بعض النحويين من قرأ بالتخفيف وأخطأ في ذلك ، وقال مكي : الحذف بعيد في العربية قبيح مكروه

وإنما يجوز في الشعر للوزن ، والقرآن لا يحتمل ذلك فيه ، إذ لا ضرورة تدعو إليه ، وقول مكي ليس بالمرتضى ، وقيل : التخفيف لغة لغطفان " (٢)

وذكرها سيبويه وبيَّن أن المحذوف نون الرفع وقال "وقد حذفوها فيما هو أشد من ذا ، بلغنا أن بعض القراء قرأ (**أتحاجوني**) وكان يقرأ (**فبم تبشرون**)وهي قراءة أهل المدينة وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف ، وقال عمرو بن معد يكرب (من الوافر) :

تَراه كالثَّغام يُعَلُّ مِسْكاً .... يَسوءُ الفالِياتِ إذا فَلَيْني" (٣)

والقضية نفسها يتعرض لها أبو حيان في قوله تعالى : (**قل أفغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون**) ، ويرد على ابن عطية تلحينه تخريج القراءة فيقول: " وقرأ الجمهور : تأمروني ، بإدغام النون في نون الوقاية وسكون الياء وفتحها ابن كثير. وقرأ ابن عامر : تأمرونني ، بنونين على الأصل ونافع : تأمروني ، بنون واحدة مكسورة وفتح الياء. قال ابن عطية : وهذا على حذف النون الواحدة ، وهي الموطئة لياء المتكلم ، ولا يجوز حذف النون الأولى ، وهو لحن ، لأنها علامة رفع الفعل. انتهى. وفي المسألة خلاف ، منهم من يقول : المحذوفة نون الرفع ، ومنهم من يقول : نون الوقاية ، وليس بلحن ، لأن التركيب متفق عليه ، والخلاف جرى في أيهما حذف ، ونختار أنها نون الرفع " (٤)

وكلام أبي حيان موافق لمذهب سيبويه بحذف نون الرفع كما سبق آنفًا ، وهو ما يلحنه ابن عطية ، ورد عليه أبو حيان نافياً أن تكون لحناً .

ونص أبو حيان في الارتشاف على ذلك بقوله : " فمذهب سيبويه أن المحذوفة نون الرفع ، وإليه ذهب أكثر المتأخرين ، وذهب الأخفش ، والمبرد ، وعلي بن سليمان وأبو علي ، وابن جني إلى أن المحذوف نون الوقاية " (٥)

ورجح ابن مالك حذف نون الرفع (٦) ، ونأى ابن خالويه عن الخلاف فأشار إلى أنه "عند اجتماع النونين تشابهتا ، فأغنت إحداهما عن الأخرى " (٧)

- حركة الإعراب :

رد أبو حيان على الزجاج في طعنه على قراءة **(ومكر السيئ ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله)** فيقول موجهًا للقراءة ومحددًا للطاعنين من النحاة : "وقرأ الجمهور : ومكر السيء ، بكسر الهمزة والأعمش ، وحمزة : بإسكانها ، فإما إجراءً للوصل مجرى الوقف ، وإما إسكانًا لتوالي الحركات وإجراء للمنفصل مجرى المتصل ، كقوله : لنا إبلان.

وزعم الزجاج أن هذه القراءة لحن. قال أبو جعفر : وإنما صار لحناً لأنه حذف الإعراب منه . وزعم محمد بن يزيد أن هذا لا يجوز في كلام ولا شعر ، لأن حركات الإعراب دخلت للفرق بين المعاني . وقد أعظم بعض النحويين أن يكون الأعمش يقرأ بهذا ، وقال : إنما كان يقف على من أدّى عنه ، والدليل على هذا أنه تمام الكلام ، وأن الثاني لما لم يكن تمام الكلام أعربه ، والحركة في الثاني أثقل منها في الأوّل لأنها ضمة بين كسرتين .

وقال الزجاج أيضاً : قراءة حمزة ومكر السيء موقوفاً عند الحذاق بياءين لحن لا يجوز ، وإنما يجوز في الشعر للاضطرار.

ومن دفاع أبي حيان :

= رد على أبي علي الذي أكثر في الحجة من الاستشهاد ، والاحتجاج للإسكان من أجل توالي الحركات والاضطرار ، والوصل بنية الوقف ، قال : فإذا ساغ ما ذكرناه في هذه القراءة من التأويل ، لم يسغ أن يقال لحن.

= ونقل قول ابن القشيري : ما ثبت بالاستفاضة أو التواتر أنه قرىء به فلا بد من جوازه ، ولا يجوز أن يقال لحن.

= عرض توجيهاً الزمخشري : لعله اختلس فظن سكوناً ، أو وقف وقفة خفيفة ، ثم ابتدأ وَلا يَحِيقُ.

= وروى عن ابن كثير : ومكر السيء ، بهمزة ساكنة بعد السين وياء بعدها مكسورة ، وهو مقلوب السيء المخفف من السي ، كما قال الشاعر (من الوافر):

ولا يجزون من حسن بسيّ ولا يجزون من غلظ بلين " (٨)

والقول عندي ما ذهب إليه أبو حيان ، فالقراءة صحيحة متواترة وردت في القراءات السبع المتواترة ، وتؤيدها شواهد العربية ، فمن ذلك ما أورده الفراء بقوله : "وقد جزمها الأعمش وحمزة لكثرة الحركات ، كما قال **(لا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ)** وكما قال الشاعر (من الرجز) :

إذا اعوججن قلت صاحب قوّم

يريد صاحب قوّم فجزم الباء لكثرة الحركات. قال الفراء : حدثني الرؤاسى عن أبى عمرو ابن العلاء **(لا يحزنهم)** جزم " (9) .

– في الضمائر :

١– كسر ياء المتكلم :

وذلك في قوله تعالى : **(وما أنتم بمصرخي)** في قراءة كسر ياء المتكلم ، حيث قرأ بها يحيى بن وثاب ، والأعمش ، وحمزة : بمصرخي بكسر الياء ، ودافع أبو حيان ضد طعن كثير من النحاة (١٠) في هذه القراءة ، كالفراء الذي قال : لعلها من وهم القراء ، فإنه قل من سلم منهم من الوهم ، ولعله ظن أنّ الباء في بمصرخي خافضة للفظ كله ، والباء للمتكلم خارجة من ذلك.

= وقال أبو عبيد : نراهم غلطوا ، ظنوا أنّ الباء تكسر لما بعدها.

= وقال الأخفش : ما سمعت هذا من أحد من العرب ، ولا من النحويين .

= وقال الزجاج : هذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مرذولة ، ولا وجه لها إلا وجه ضعيف.

= وقال النحاس : صار هذا إجماعاً ، ولا يجوز أن يحمل كتاب اللّه على الشذوذ .

= وقال الزمخشري: هي ضعيفة ، واستشهدوا لها ببيت مجهول (من الرجز) :

قال لها هل لك يا تافيّ قالت له ما أنت بالمرضي

وكأنه قدر ياء الإضافة ساكنة ، وقبلها ياء ساكنة فحركها بالكسر لما عليه أصل التقاء الساكنين ، ولكنه غير صحيح ، لأنّ ياء الإضافة لا تكون إلا

مفتوحة حيث قبلها ألف نحو : عصاي فما بالها ، وقبلها باء. (فإن قلت) : جرت الياء الأولى مجرى الحرف الصحيح لأجل الإدغام ، كأنها ياء وقعت ساكنة بعد حرف صحيح ساكن ، فحركت بالكسر على الأصل.

(قلت) : هذا قياس حسن ، ولكن الاستعمال المستفيض الذي هو بمنزلة الخبر المتواتر تتضاءل إليه القياسات انتهى .

ويعلق أبو حيان على الزمخشري بقوله مفنداً اعتراضه وتلحينه للقراءة بقوله:

= " أما قوله : واستشهدوا لها ببيت مجهول ، فقد ذكر غيره أنه للأغلب العجلى ، وهي لغة باقية في أفواه كثير من الناس إلى اليوم ، يقول القائل : ما فيّ أفعل كذا بكسر الياء.

= وأما التقدير الذي قال : فهو توجيه الفراء ، ذكره عنه الزجاج.

= وأما قوله ، في غضون كلامه حيث قبلها ألف ، فلا أعلم حيث يضاف إلى الجملة المصدرة بالظرف نحو : قعد زيد حيث أمام عمر وبكر ، فيحتاج هذا التركيب إلى سماع.

= وأما قوله : لأن ياء الإضافة إلى آخره ، قد روى سكون الياء بعد الألف. وقرأ بذلك القراء نحو : محياي .

= وما ذهب إليه من ذكرنا من النحاة لا ينبغي أن يلتفت إليه. واقتفى آثارهم فيها الخلف ، فلا يجوز أن يقال فيها : إنها خطأ ، أو قبيحة ، أو رديئة .

= وقد نقل جماعة من أهل اللغة أنها لغة ، لكنه قلّ استعمالها. ونص قطرب على أنها لغة في بني يربوع. وقال القاسم بن معن وهو من رؤساء النحويين الكوفيين : هي صواب ، وسأل حسين الجعفي أبا عمرو بن العلاء وذكر تلحين أهل النحو فقال : هي جائزة. وقال أيضاً : لا تبالي إلى أسفل حركتها ، أو إلى فوق. وعنه أنه قال : هي بالخفض حسنة. وعنه أيضاً أنه قال : هي جائزة . وليست عند الاعراب بذلك ، ولا التفات إلى إنكار أبي حاتم على أبي عمرو تحسينها ، فأبو عمرو إمام لغة ، وإمام نحو ، وإمام قراءة ، وعربي صريح ، وقد أجازها وحسنها ، وقد رووا بيت النابغة (من الطويل) :

عليّ لعمرو نعمة بعد نعمة لوالده ليست بذات عقارب

بخفض الياء من علي .

٢–ضمير الغياب :

ويرد أبو حيان على أبي حاتم وتغليطه لقراءة **(يرضه)** بتسكين الضمير ، وذلك في قوله تعالى : **(وإن تشكروا يرضه لكم)** فيقول : "وقرأ النحويان ، وابن كثير : يرضه بوصل ضمة الهاء بواو وابن عامر وحفص : بضمة فقط وأبو بكر : بسكون الهاء ، قال أبو حاتم : وهو غلط لا يجوز. انتهى.

ويدافع أبو حيان بقوله: "وليس بغلط، بل ذلك لغة لبني كلاب وبني عقيل" (١١)

والرأي عندي أن أبا حيان يلجأ إلى لهجات العرب للاستدلال على صحة اللغة ووجودها في كلام العرب ، إلى جانب صحة القراءة وتواترها ، كما يرى أن كون اللغة لم تصل لأبي حاتم ، ليس مبرراً له للحكم بخطأ القراءة ، فالحافظ حجة على من لم يحفظ ، والسامع حجة على من لم يسمع .

٣ – بين التكلم والغيبة :

في قوله تعالى :**(أُولئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ)** قرأ حفص : يؤتيهم بالياء ليعود على اسم اللّه قبله. وقرأ الباقون : بالنون على الالتفات ، ومقابله وأعتدنا. وقول أبي عبد اللّه الرازي : قراءة النون **أولى** من وجهين :

أحدهما : أنه أنهم ، **والآخر** : أنه مشاكل لقوله : وأعتدنا ، ليس بجيد ولا أولوية في ذلك ، لأن القراءتين كلتاهما متواترة ، هكذا نزلت ، وهكذا أنزلت (١٢)

وهنا يكتفي أبو حيان بتواتر القراءة للرد على من يرفضها ، أو يرجح عليها قراءة أخرى ، فالترجيح مرفوض عند أبي حيان ، ولا أولوية لقراءة على أخرى ، فكلاهما متواتر .

٤ – بين الخطاب والغيبة :

في قوله تعالى: **(ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب أن القوة لله جميعاً)** قال في المنتخب : قراءة الياء عند بعضهم **أولى** من قراءة التاء ، لأن

النبي –صلى اللّه عليه وسلم– والمسلمين قد علموا قدر ما يشاهده الكفار ويعاينونه من العذاب يوم القيامة ، أما المتوعدون فإنهم لم يعلموا ذلك ، فوجب إسناد الفعل إليهم. انتهى. ولا فرق عندنا بين القراءتين ، أعني التاء والياء ، لأنهما متواترتان(١٣)

وكعادته يكتفي أبو حيان بتواتر القراءة للرد على من يرفضها ، أو يرجح عليها قراءة أخرى ، فالترجيح مرفوض عنده ، ولا أولوية لقراءة على أخرى ، فكلاهما متواتر .

– في الجملة الاسمية :

١– بين الاستئناف والتبعية :

وربما دافع أبو حيان عن القراءة من خلال التدقيق والدفاع عن التوجيه السليم لها ، كما في قوله تعالى : **(إن الدين عند الله الإسلام)**فقد "قرأ الجمهور : إن ، بكسر الهمزة وقرأ ابن عباس ، والكسائي ، ومحمد بن عيسى الأصبهاني : أن ، بالفتح ، وتقدّمت قراءة ابن عباس : شهد اللّه إنه ، بكسر الهمزة ، فأما قراءة الجمهور فعلى الاستئناف ، وهي مؤكدة للجملة الأولى.

وأما قراءة الكسائي ومن وافقه في نصب : أنه ، وأن .

ورفض أبو حيان توجيه أبي علي الفارسي على بدل الشيء من الشيء أو بدل الاشتمال لاحتواء توجيهه على ألفاظ المعتزلة من التوحيد والعدل وهذا من مبادئ المعتزلة .

كما يرفض تخريج غيره على أنه بدل من أنه لا إله إلّا هو ، وأن هذا غير جيد ، لأنه يؤدي إلى تركيب بعيد أن يأتي مثله في كلام العرب لوجود الفاصل بين المتعاطفين .

وخرجها الطبري على حذف حرف العطف ، التقدير : وأن الدين.

وعرض تضعيف ابن عطية لتوجيه إضمار حرف العطف : وهذا ضعيف ، ولم يبين وجه ضعفه ، ووجه ضعفه أنه متنافر التركيب مع إضمار حرف العطف ،

فيفصل بين المتعاطفين ، ويحصل شنع التركيب. وإضمار حرف العطف لا يجوز على الأصح .

وينقل قول الزمخشري ويبين أنه نقله من قول أبي علي الفارسي : وقرئتا مفتوحتين على أن الثاني بدل من الأول ، كأنه قيل : شهد اللّه أن الدين عند اللّه الإسلام ، والبدل هو المبدل منه في المعنى ، فكان بياناً صريحاً ، لأن دين الإسلام هو التوحيد والعدل. انتهى. وهذا نقل كلام أبي علي دون استيفاء.

وأما قراءة ابن عباس فخرج على إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلامُ هو معمول : شهد ، ويرى أبو حيان في الكلام اعتراضات، فيأبى هذه التوجيهات البعيدة التي لا يقدر أحد على أن يأتي لها بنظير من كلام العرب ، وإنما حمل على ذلك العجمة ، وعدم الإمعان في تراكيب كلام العرب ، وحفظ أشعارها.

والذي يختاره أبو حيان ما يوافق ذوق العرب وطباعها ، فيقول :

" وكما أشرنا إليه في خطبة هذا الكتاب : أنه لا يكفي النحو وحده في علم الفصيح من كلام العرب ، بل لا بدّ من الاطلاع على كلام العرب ، والتطبع بطباعها ، والاستكثار من ذلك ، والذي خرجت عليه قراءة : أن الدّين ، بالفتح هو أن يكون الكلام في موضع المعمول : للحكيم ، على إسقاط حرف الجر ، أي : بأن ، لأن الحكيم فعيل للمبالغة : كالعليم والسميع والخبير ، كما قال تعالى مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ، وقال مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ، والتقدير : لا إله إلا هو العزيز الحاكم أن الدّين عند اللّه الإسلام " (١٤)

٢ – دخول الفاء في الخبر:

وقد يدافع أبو حيان من باب إزالة شبهة ، ونفي تهمة سيبويه بترجيح قراءة على أخرى ، ففي قوله تعالى: **(والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما)** قرأ الجمهور : والسارق والسارقة بالرفع ... والرفع في والسارق والسارقة على الابتداء ، والخبر محذوف والتقدير : فيما يتلى عليكم ، أو فيما فرض عليكم .

ولا يجوز سيبويه أن يكون الخبر قوله : فاقطعوا ، لأن الفاء لا تدخل إلا في خبر مبتدأ موصول بظرف أو مجرور ، أي جملة صالحة لأداة الشرط. والموصول هنا أل ، وصلتها اسم فاعل أو اسم مفعول ، وما كان هكذا لا تدخل الفاء في خبره عند سيبويه .

وقد أجاز ذلك جماعة من البصريين أعني : أن يكون والسارق والسارقة مبتدأ ، والخبر جملة الأمر ، أجروا أل وصلتها مجرى الموصول المذكور ، لأن المعنى فيه على العموم إذ معناه : الذي سرق والتي سرقت. ولما كان مذهب سيبويه أنه لا يجوز ذلك ، تأوله على إضمار الخبر فيصير تأوله : فيما فرض عليكم حكم السارق والسارقة. جملة ظاهرها أن تكون مستقلة ، ولكن المقصود هو في قوله : فاقطعوا ، فجيء بالفاء رابطة للجملة الثانية.

وقد قرأ عيسى بن عمر وابن أبي عبلة : والسارق والسارقة بالنصب على الاشتغال. وقال سيبويه : الوجه في كلام العرب النصب كما تقول : زيداً فاضربه ، ولكن أبت العامة إلا الرفع ، يعني عامة القراء وجلهم. ولما كان معظم القراء على الرفع ، تأوله سيبويه على وجه يصح ، وهوأنه جعله مبتدأ ، والخبر محذوف ، لأنه لو جعله مبتدأ والخبر فاقطعوا لكان تخريجا على غير الوجه في كلام العرب ، ولكان قد تدخل الفاء في خبر أل وهو لا يجوز عنده.

فأبو حيان توافق مع سيبويه في تخريج قراءة الرفع ، وقراءة النصب .

ثم يهاجم أبو حيان الفخر الرازي الذي تجرأ وهاجم سيبويه وخالفه ، أو تقول عليه في تضعيفه القراءة ، وهو بريء من هذا الاتهام ، وهذا لا يقبله أبو حيان ، بل لا يقبله أهل الأندلس الذين يحتفلون بسيبويه ويقدسون آراءه وكتابه .

ولما منع سيبويه الرفع فيه على الابتداء ، وجملة الأمر خبره لأجل الفاء ، أجاز نصبه على الاشتغال ، لا على أن الفاء هي الداخلة في خبر المبتدأ .

وتلخيص ما يفهم من كلام سيبويه : أن الجملة الواقعة أمراً بغير فاء بعد اسم يختار فيه النصب ويجوز فيه الابتداء ، وجملة الأمر خبره ، فإن دخلت عليه الفاء فإمّا أن تقدرها الفاء الداخلة على الخبر ، أو عاطفة. فإن قدرتها

الداخلة على الخبر فلا يجوز أن يكون ذلك الاسم مبتدأ وجملة الأمر خبره ، إلا إذا كان المبتدأ أجرى مجرى اسم الشرط لشبهه به ، وإن كانت عاطفة كان ذلك الاسم مرفوعاً ، إما مبتدأ كما تأول سيبويه في قوله : **والسارق والسارقة** ، والنصب على هذا المعنى دون الرفع ، لأنك إذا نصبت احتجت إلى جملة فعلية تعطف عليها بالفاء ، وإلى حذف الفعل الناصب .

فسيبويه إنما اختار هذا التخريج لأنه أقل كلفة من النصب مع وجود الفاء ، وليست الفاء الداخلة في خبر المبتدأ (١٥)

٣ – دخول الباء في خبر ما:

ويدافع أبو حيان عن القراءة ضد الزمخشري ، وذلك في قوله تعالى : **(ما هن أمهاتهم)** مستغلاً خبرته بلغات لعرب ولهجاتهم فيقول : " وقرأ الجمهور : أُمَّهاتِهِمْ ، بالنصب على لغة الحجاز والمفضل عن عاصم : بالرفع على لغة تميم ، وابن مسعود : بأمهاتهم ، بزيادة الباء. قال الزمخشري : وفي قراءة ابن مسعود : (**بأمّهاتهم**) وزيادة الباء في لغة من ينصب انتهى. يعني أنه لا تزاد الباء في لغة تميم.

ويرد عليه أبو حيان بثبوت ذلك في لغة تميم ، فقال : " وهذا ليس بشيء ، وقد رُدَّ ذلك على الزمخشري ، وزيادة الباء في مثل : ما زيد بقائم ، كثير في لغة تميم ، والزمخشري تبع في ذلك أبا عليّ الفارسي رحمه اللّه "

وقول أبي علي ذهب إليه الفراء فقال "وقوله : **(ما هُنَّ أُمَّهاتِهِمْ)** الأمهات في موضع نصب لما ألقيت منها الباء نصبت ، كما قال في سورة يوسف : «**ما هذا بَشَراً**» إنما كانت فى كلام أهل الحجاز : ما هذا ببشر فلما ألقيت الباء ترك فيها أثر سقوط الباء وهى في قراءة عبد اللّه «**ما هن بأمهاتهم**» ، وأهل نجد إذا ألقوا الباء رفعوا ، فقالوا «ما هذا بشر» ، «**ما هن أمهاتهم**».

أنشدنى بعض العرب (من الطويل) :

ركـاب حسيـل آخر الصيف بدّن ونـاقة عمـرو ما يحـلّ لهـا رحـل

ويـزعـم حـسـل أنـه فـرع قومـه وما أنت فرع يا حسيل ولا أصـل (١٦)

- الجملة الفعلية :

- المطابقة بين الفعل والفاعل في النوع :

لقد قال الزمخشري : وروى يونس عن أبي عمرو قراءة غريبة : تتفطرن بتاءين مع النون ، ونظيرها حرف نادر روي في نوادر ابن الأعرابي : الإبل تتشممن. انتهى .

والظاهر أن هذا وهم من الزمخشري في النقل ، لأن ابن خالويه ذكر في شواذ القراءات له ما نصه : تفطرن بالتاء والنون ، يونس عن أبي عمرو. وقال ابن خالويه : هذا حرف نادر ، لأن العرب لا تجمع بين علامتي التأنيث. لا يقال : النساء تقمن ، ولكن يقمن ، والوالدات يرضعن. قد كان أبو عمر الزاهد روى في نوادر ابن الأعرابي : الإبل تتشممن ، فأنكرناه ، فقد قواه ، لأن هذا كلام ابن خالويه. فإن كانت نسخ الزمخشري متفقة على قوله بتاءين مع النون فهو وهم ، وإن كان في بعضها بتاء مع النون ، كان موافقاً لقول ابن خالويه ، وكان بتاءين تحريفاً من النساخ ، وكذلك كتبهم تتفطرن وتتشممن بتاءين.

وهكذا يدافع أبو حيان ، ويتلمس الدليل ويبين ما يقع فيه الزمخشري من وهم ، كما ينبه على تحريف النساخ " (١٧)

وكذلك في تفسير قوله تعالى : **(وإن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه)** يعرض أبو حيان قول ابن عطية الذي يضعف فيه قراءة **تسقيكم** بالتاء ، ويدافع أبو حيان عن القراءة فيقول : "وضعفها عنده –والله أعلم– من حيث أنث في تسقيكم ، وذكر في قوله : **مما في بطونه** ولا ضعف في ذلك من هذه الجهة لأن التأنيث والتذكير باعتبار وجهين ، وأعاد الضمير مذكراً مراعاة للجنس"

ويتفق هذا مع رأي الزمخشري الذي يقول : " فإذا ذكر فكما يذكر (نَعَم) في قوله (من الرجز) :

في كُلِّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَه يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتِجُونَهْ

وإذا أنث ففيه وجهان : أنه تكسير نعم . وأنه في معنى الجمع" أي أن التذكير مراعاة للجنس ، والتأنيث مراعاة لصيغة الجمع ، أو ما يمكن أن أسميه ازدواجية الشكل والأصل ، أو الظاهر والباطن (١٨)

– **المنصوبات:**

– **بين تعدي الفعل ولزومه :**

دافع أبو حيان ، ورَدَّ تضعيف ابن عطية لقراءة (يُهدي) في تفسيره لقوله تعالى : **(إن تحرص على هداهم فإن الله لا يهدي من يضل)** ، فيقول : " وقرأت فرقة : يُهدِي بضم الياء وكسر الدال ، قال ابن عطية : وهي ضعيفة انتهى ، وإذا ثبت أن هدى لازم بمعنى اهتدى لم تكن ضعيفة ، لأنه أدخل على اللازم همزة التعدية ، فالمعنى : لا يجعل مهتدياً من أضله ، وفي مصحف أبي : لا هادي لمن أضل. وقال الزمخشري : وفي قراءة أبيّ فإنّ اللّه لا هادي لمن يضل ولمن أضل" (١٩)

فالرأي عندي أن دفاع أبي حيان قائم على تعضيد القراءة بما في مصاحف الصحابة ، مثل مصحف أبي بن كعب .

– **الاستثناء بلما :**

وبتواتر القراءة يرد أبو حيان طعن المبرد في قراءة تشديد لمَّا من قوله تعالى : **(وإن كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم)** فيقول : "وأما القراءة الثانية فتشديد إنّ وإعمالها في كل واضح. وأما تشديد لمّا فقال المبرد : هذا لحن ، لا تقول العرب : إنّ زيدا لما خارج "

ومن دفاع أبي حيان :

- هذه جسارة من المبرد على عادته.
- وكيف تكون قراءة متواترة لحناً .
- وليس تركيب الآية كتركيب المثال الذي قال : وهو أنّ زيداً لما خارج هذا المثال لحن ، وأما في الآية فليس لحنا .

- ولو سكت وقال كما قال الكسائي : ما أدري ما وجه هذه القراءة لكان قد وفق " (٢٠)

وما زائدة باتفاق البصريين والكوفيين ويسميها سيبويه لغواً ، ويسميها غيره زائدة (٢١)

وأكد ذلك النحاس بقوله: " والقراءة الثالثة بتشديدهما جميعا عند أكثر النحويين لحن حكي عن محمد بن يزيد أن هذا لا يجوز ولا يقال إن زيدا ألا لأضربنه ولا لما لأضربنه وقال الكسائي الله جل وعز أعلم بهذه القراءة ما أعرف لها وجهاً " (٢٢)

واعتبر الأشموني (لمَّا) هي الجازمة أخت (لم) فيقول : وهو أحسن ما خرج عليه قراءة من قرأ: «**وإنّ كلا لمَّا**» (٢٣)

وقال العكبري رافضاً تخريج **(لمَّا)** الجازمة : "ويقرأ بتشديد الميم مع نصب كل وفيها ثلاثة أوجه :

أحدها: أن الأصل لمن ما بكسر الميم الأولى وان شئت بفتحها فأبدلت النون ميما وأدغمت ثم حذفت الميم الأولى كراهية التكرير وجاز حذف الأولى وإبقاء الساكنة لاتصال اللام بها وهي الخبر على هذين التقديرين .

الوجه الثاني: أنه مصدر لم يلم إذا جمع لكنه أجرى الوصل مجرى الوقف وقد نونه قوم وانتصابه على الحال من ضمير المفعول في لنوفينهم وهو ضعيف

الوجه الثالث : أن شدد ميم ما كما يشدد الحرف الموقوف عليه في بعض اللغات وهذا في غاية البعد ..... ولا يجوز أن تكون لما بالتشديد حرف جزم ولا حينا لفساد المعنى "(٢٤) .

وتعد هذه القراءة من القراءات المشكلة التي حار العلماء في تخريجها ، ولا يحسن بالنحاة تلحينها ، أو ردها ، وكان الأسلم لهم أن يتخذوا موقف الكسائي بالتسليم والتفويض لعلم الله تعالى ، وما كان من أبي حيان إلا أن دافع عنها كعادته لأنها من القراءات المتواترة التي لا ينبغي ردها ، أو الطعن عليها .

– المجرورات :

– الفصل بين المتضايفين :

يقف أبو حيان مدافعاً عن القراءات بكل ما أوتي من سلاح وعلم وخبرة ، ففي تفسير قوله تعالى : **(وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم)** (٢٥) يعرض أبو حيان لقراءة ابن عامر أنها بنصب أَوْلادِهِمْ وجر شركائهم ، ففصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول وهي مسألة مختلف في جوازها ، فجمهور البصريين يمنعونها متقدموهم ومتأخروهم ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر .

فعند سيبويه : " قبح أن تفصل بين المضاف والاسم المضاف إليه " ، ولا يجيزه سيبويه إلا في ضرورة الشعر ، لقول الشاعر :

كأن أصواتَ من إيغالهن بنا أواخرِ الميس أصواتُ الفراريجِ " (٢٦)

وفي المقتضب : " لا فصل بينهما ،ولا يفصل بين المضاف والمضاف إليه " (٢٧)

وانبرى أبو حيان للرد على هؤلاء النحاة الرافضين لهذه القراءة التي فصلت بين المتضايفين وهي قراءة سبعية ثابتة متواترة ، ومن هذا الدفاع :

= بعض النحويين أجازها ، وهو الصحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر ، الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب ، ولوجودها أيضاً في لسان العرب.

= ولا يعضد أبو حيان تضعيف النحاة للقراءة الثابتة المتواترة ، ولا يلتفت إلى تضعيفهم وإنكارهم ، فيقول : " ولا التفات إلى قول ابن عطية وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب (٢٨) ، وذلك أنه أضاف الفعل إلى الفاعل وهو لشركاء ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، ورؤساء العربية لا يجيزون الفصل بالظروف في مثل هذا إلا في الشعر كقوله (من الوافر) :

كما خط الكتاب بكفٍّ يوماً يهوديٍّ يقاربُ أو يزيلُ

فكيف بالمفعول في أفصح كلام ، ولكن وجهها على ضعفها أنها وردت شاذة في بيت أنشده أبو الحسن الأخفش (من مجزوء الكامل) :

فـزجـجـتـه بـمـزجـة زجَّ القلوصَ أبي مزادهْ

وفي بيت الطرماح وهو قوله (من الطويل) :

يطفن بحوزي المراتع لم يرع بواديه من قرعِ القسيَّ الكنائنِ

انتهى كلام ابن عطية .

= ولا التفات أيضا إلى قول الزمخشري : إن الفصل بينهما يعني بين المضاف والمضاف إليه فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً ، فكيف به في القرآن المعجز لحسن نظمه وجزالته؟ ، والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء ، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب انتهى ما قاله .

= وأعجب لعجمي ضعيف في النحو ، يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت ، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب اللّه شرقاً وغرباً ، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم .

= ولا التفات أيضا لقول أبي علي الفارسي : هذا قبيح قليل في الاستعمال ولو عدل عنها –يعني ابن عامر– كان أولى ، لأنهم لم يجيزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام مع اتساعهم في الظرف ، وإنما أجازوه في الشعر انتهى.

= وإذا كانوا قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجملة في قول بعض العرب : **هو غلامُ إن شاء اللّه أخيك**، فالفصل بالمفرد أسهل .

= وقد جاء الفصل في اسم الفاعل في الاختيار. فقد قرأ بعض السلف : **(مخلف وعده رسله)** بنصب وعده وخفض رسله .

= وقد استعمل أبو الطيب الفصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول اتباعاً لما ورد عن العرب فقال (من الطويل) :

بعثت إليه من لساني حديقة سقاها الحيا سقيَ الرياضَ السحائبِ

= وقال أبو الفتح : إذا اتفق كل شيء من ذلك نظر في حال العربي وما جاء به ، فإن كان فصيحاً، وكان ما أورده يقبله القياس ، فالأولى أن يحسن به الظن ، لأنه يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها وعفا رسمها.

= وقال أبو عمرو بن العلاء : ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثير ، ونحوه ما روى ابن سيرين عن عمر بن الخطاب أنه حفظ أقل ذلك وذهب عنهم كثيره يعني الشعر في حكاية فيها طول.

فأي دفاع عن القراءة أبلغ من دفاع أبي حيان ، وأي إنصاف لقارئ القراءة المتواترة أفضل مما قدم ، ولكن ما يلفت النظر أنه خالف مذهبه في كتابه الارتشاف فقال : " فالقياس يقتضي أن لا يجوز الفصل بينهما إلا على سبيل الضرورة " (٢٩)

والقول عندي أنه كيف يدافع أبو حيان عن قراءة ابن عامر، ثم يأتي هنا فيحمل ذلك على الضرورة ؟ هل خالف مذهبه ؟ أم كان ذلك مرجلة من مراحل التفكير عند أبي حيان ؟ ، ثم ينقل في الكتاب نفسه عن الكوفيين جواز الفصل بين المتضايفين (٣٠) فلعل ذلك من سهوه ، فلسنا متعبدين بأقوال النحاة شرقيهم وغربيهم ، فما صح وتواتر للقراءة من إسناد ، وجب به الاستشهاد .

– إضافة الموصوف لصفته :

يحاول أبو حيان في سبيل الدفاع عن القراءات ، التوفيق بينها ، واختيار التوجيه المناسب الذي يحافظ على مكانة القراءة الثابتة ، ففي قوله تعالى : **(بل هو قرآن مجيد)** يقول أبو حيان : " وقرأ الجمهور : قُرْآنٌ مَجِيدٌ : موصوف وصفة. وقرأ ابن السميفع : قُرْآن مَجِيد بالإضافة ، قال ابن خالويه : سمعت ابن الأنباري يقول معناه : بل هو قرآنُ ربٍّ مجيدٍ ، كما قال الشاعر (من الوافر) :

ولـكــن الغنــي ربٌّ غـفــورُ

معناه : ولكن الغنى غنى رب غفور ، انتهى. وعلى هذا أخرجه الزمخشري. وقال ابن عطية : وقرأ اليماني : قرآنُ مجيدٍ على الإضافة ، وأن يكون اللّه تعالى هو المجيد ، انتهى. ويجوز أن يكون من باب إضافة الموصوف لصفته ، فيكون مدلوله ومدلول التنوين ورفع مجيد واحداً ، وهذا أولى لتوافق القراءتين (٣١)

- في مكملات الجملة :

- إن الشرطية :

يلفت أبو حيان مع تواتر القراءة في القراءات السبع إلى معناها الصحيح ، وتخريجها الحسن ، كما في قوله تعالى : **(ولا يجرمنكم شنئان قوم أن صدوكم عن المسجد الحرام أن تعتدوا)** فقال : "وقرأ أبو عمرو ، وابن كثير : إن صدوكم بكسر الهمزة على أنها شرطية ، ويؤيد قراءة ابن مسعود : إن صدوكم وأنكر ابن جرير والنحاس وغيرهما قراءة كسران ، وقالوا : إنما صد المشركون الرسول والمؤمنون عام الحديبية ، والآية نزلت عام الفتح سنة ثمان ، والحديبية سنة ست ، فالصد قبل نزول الآية ، والكسر يقتضي أن يكون بعد ، ولأنّ مكة كانت عام الفتح في أيدي المسلمين ، فكيف يصدون عنها وهي في أيديهم؟

ودافع أبو حيان كما عودنا عن القراءة ، بتواترها في القراءات السبع المتواترة ، وبمعناها الصحيح في لغة العرب :

= هذا الإنكار منهم لهذه القراءة صعب جداً ، فإنها قراءة متواترة ، إذ هي في السبعة ، والمعنى معها صحيح ، والتقدير : إن وقع صدّ في المستقبل مثل ذلك الصد الذي كان زمن الحديبية ، وهذا النهي تشريع في المستقبل. وليس نزول هذه الآية عام الفتح مجمعاً عليه ، بل ذكر اليزيدي أنها نزلت قبل أن يصدّوهم ، فعلى هذا القول يكون الشرط واضحاً . وقرأ باقي السبعة : أن بفتح الهمزة جعلوه تعليلا للشنآن ، وهي قراءة واضحة أي : شنآن قوم من أجل أن صدوكم عام الحديبية عن المسجد الحرام. والاعتداء الانتقام منهم بإلحاق المكروه بهم" (٣٢)

وقد أشار النحاس إلى إنكار جلة النحاة لقراءة الكسر على الشرط فقال : " فأما إن صدوكم بكسر إن فالعلماء الجلة بالنحو والحديث والنظر يمنعون القراءة بها (٣٣) وأيد القراءةَ الفراءُ وصوبها في قوله : " ولو كسرت على معنى الجزاء لكان صواباً (٣٤)

والبحث يأخذ على أبي حيان جعله الطبري ضمن المنكرين لقراءة الكسر ، ونص كلام الطبري يرد على أبي حيان ، فهو يقول : " وكان بعض قرأة الحجاز والبصرة يقرأ ذلك:**(ولا يجرمنكم شنآن قوم إن صدوكم)**، بكسر"الألف" من"إن"، بمعنى: ولا يجرمنكم شنآن قوم إن هم أحدثوا لكم صدًّا عن المسجد الحرام أن تعتدوا = فزعموا أنها في قراءة ابن مسعود:**(إن يصدوكم)**، فقرأوا ذلك كذلك اعتبارًا بقراءته. * * *قال أبو جعفر: والصواب من القول في ذلك عندي، أنهما **قراءتان معروفتان مشهورتان في قرأة الأمصار، صحيح معنى كل واحدة منهما**(٣٥)

– جواب الشرط :

رد أبو حيان على ابن مجاهد في طعنه على قراءة **(فأن له)** في قوله تعالى : **(ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم)** ، فيقول " وقرأ الجمهور : فَإِنَّ لَهُ بكسر الهمزة. وقرأ طلحة : بفتحها ، والتقدير : فجزاؤه أن له. قال ابن خالويه : وسمعت ابن مجاهد يقول : ما قرأ به أحد وهو لحن ، لأنه بعد فاء الشرط ، وسمعت ابن الأنباري يقول : هو ضراب ، ومعناه : فجزاؤه أن له نار جهنم. انتهى "

ثم يقول أبو حيان : " وكان ابن مجاهد إماماً في القراءات ، ولم يكن متسع النقل فيها كابن شنبوذ ، وكان ضعيفاً في النحو. وكيف يقول ما قرأ به أحد؟ وهذا كطلحة بن مصرّف قرأ به. وكيف يقول وهو لحن؟والنحويون قد نصوا على أن إن بعد فاء الشرط يجوز فيها الفتح والكسر (٣٦)

وقد لا يلتفت أبو حيان لطعن الطاعنين ، أو يعيرهم اهتماماً كأن يقول : "ولا التفات لتضعيف الأخفش وأبي حاتم هذه القراءة" (٣٧)

- التتابع وقطعه:

كان موقف أبي حيان هو قبول القراءة المتواترة ، وترك الترجيح بين القراءتين المتواترتين ، فلا يفضل قراءة على قراءة أخرى ، لآن كلاً منهما ثابت بالتواتر ، ولا أفضلية لها على أختها ، فقد رفض أبو حيان ترجيح ابن عطية لقراءة الجمهور بالنصب في قوله تعالى : **(قل إن الأمر كله لله)** ، فيقول : "وقرأ الجمهور كله بالنصب تأكيداً للأمر. وقرأ أبو عمر : وكله على أنه مبتدأ ، ويجوز أن يعرب توكيداً للأمر على الموضع على مذهب من يجيز ذلك وهو : الجرمي ، والزجاج ، والفراء. قال ابن عطية : ورجح الناس قراءة الجمهور ، لأن التأكيد أملك بلفظة كلّ انتهى . ولا ترجيح ، إذ كل من القراءتين متواتر ، والابتداء بكل كثير في لسان العرب " (٣٨)

والمنهج نفسه بترك الترجيح بين القراءات اتبعه في قوله تعالى : **(فإنهم لا يكذبونك)** حيث يرفض الترجيح بين القراءتين المتواترتين ، الذي صدر من بعض النحاة مثل الزجاج ، فيقول : "وقرأ علي ونافع والكسائي بتخفيف يُكَذِّبُونَكَ. وقرأ باقي السبعة وابن عباس بالتشديد. فقيل : هما بمعنى واحد نحو كثر وأكثر. وقيل : بينهما فرق حكى الكسائي أن العرب تقول : كذبت الرجل إذ نسبت إليه الكذب ، وأكذبته إذا نسبت الكذب إلى ما جاء به دون أن تنسبه إليه وتقول العرب أيضا : أكذبت الرجل إذا وجدته كذاباً كما تقول : أحمدت الرجل إذا وجدته محموداً فعلى القول بالفرق يكون معنى التخفيف لا يجدونك كاذباً، أو لا ينسبون الكذب إليك ، وعلى معنى التشديد يكون إما خبراً محضاً عن عدم تكذيبهم إياه ، ويكون من نسبة ذلك إلى كلهم على سبيل المجاز ، والمراد به بعضهم لأنه معلوم قطعاً أن بعضهم كان يكذبه ، ويكذب ما جاء به وإما أن يكون نفي التكذيب لانتفاء ما يترتب عليه من المضار ، فكأنه قيل لا يُكَذِّبُونَكَ تكذيباً

يضرك ، لأنك لست بكاذب فتكذيبهم كلا تكذيب.....الزجاج ورجح قراءة علي بالتخفيف بعضهم ، ولا ترجيح بين المتواترتين " (٣٩)

– العطف على الضمير المجرور:

وهي قضية شائكة طال فيها الجدل بين البصريين والكوفيين ، وهي عود العطف على الضمير المجرور ، من غير إعادة ذكر الجار ، كما في قوله تعالى : **(وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجدِ الحرام)** ، وكذلك قوله تعالى : **(واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ)** ، بجر الأرحام في قراءة حمزة وهو من القراء السبع ، وعرض أبو حيان لتأويلات بعض النحاة للهروب من هذه القضية ، ولو أدى بهم الأمر إلى رفض القراءة ، واتهام قارئها باللحن والجهل باللغة .

ونقل أبو حيان قول ابن عطية ، والزمخشري ، وتبعا في ذلك المبرد : هو معطوف على : سبيل اللّه ، قال ابن عطية : وهذا هو الصحيح ، وردا بذلك العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار ، فقال ابن عطية : " والْمَسْجِدِ معطوف على سَبِيلِ اللَّهِ ، وهذا هو الصحيح ، وقال الزمخشري : " والمسجد الحرام عطف على سبيل الله ولا يجوز ان يعطف على الهاء في" به " (٤٠)

ورفض أبو حيان كل التوجيهات التي عرضها النحاة للهروب من العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار ، ثم يقول أبو حيان : " وكونه معطوفاً على الشهر الحرام متكلف جداً ، ويبعد عنه نظم القرآن ، والتركيب الفصيح ، ويتعلق كما قيل بفعل محذوف دل عليه المصدر ، تقديره : ويصدون عن المسجد الحرام ، كما قال تعالى : **هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرامِ**، قال بعضهم : وهذا هو الجيد ، يعني من التخاريج التي يخرج عليه ، والمسجد الحرام وما ذهب إليه غير جيد ، لأن فيه الجر بإضمار حرف الجر ، وهو لا يجوز في مثل هذا إلّا في الضرورة ، نحو قوله (نت الطويل) :

أشارت كليب بالأكف الأصابع

أي : إلى كليب (٤١)

وقيل : هو معطوف على الضمير في قوله : وكفر به ، أي : وبالمسجد الحرام ، قاله الفراء ، ورد بأن هذا لا يجوز إلّا بإعادة الجار ، وذلك على مذهب البصريين.

ونص كلام الفراء هو : "وَالْمَسْجِدِ الْحَرامِ مخفوض بقوله : يسألونك عن القتال وعن المسجد " (٤٢)

ثم يفصل أبو حيان مذاهب النحاة في هذه القضية ، واختياره هو، مستعيناً بالسماع من الشعر والنثر والقرآن ، والقياس ، حاشداً كل ما توصلت إليه خبرته الواسعة من شواهد العربية فيقول : " العطف المضمر المجرور فيه مذاهب :

أحدها : أنه لا يجوز إلّا بإعادة الجار إلّا في الضرورة ، فإنه يجوز بغير إعادة الجار فيها ، وهذا مذهب جمهور البصريين .

الثاني : أنه يجوز ذلك في الكلام ، وهو مذهب الكوفيين ، ويونس ، وأبي الحسن ، والأستاذ أبي علي الشلوبين .

الثالث : أنه يجوز ذلك في الكلام إن أكد الضمير ، وإلّا لم يجز في الكلام ، نحو : مررت بك نفسك وزيد ، وهذا مذهب الجرمي.

والذي نختاره أنه يجوز ذلك في الكلام مطلقاً ، لأن السماع يعضده ، والقياس يقويه .

أما **السماع** فما روي من قول العرب : ما فيها غيره وفرسِه ، بجر الفرس عطفاً على الضمير في غيره ، والتقدير : ما فيها غيرُه وغيرُ فرسِه ، والقراءة الثانية في السبعة : تَساءلُونَ بِهِ وَالْأَرْحامِ، أي : وبالأرحام ، وتأويلها على غير العطف على الضمير ، مما يخرج الكلام عن الفصاحة ، فلا يلتفت إلى التأويل. قرأها كذلك ابن عباس ، والحسن ، ومجاهد ، وقتادة ، والنخعي ، ويحيى بن وثاب ، والأعمش ، وأبي رزين ، وحمزة.

ثم يكذب من ادعى اللحن على صاحب هذه القراءة وهو حمزة الزيات فيقول : " ومن ادعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة فقد كذب ، وقد ورد من ذلك في

أشعار العرب كثير يخرج عن أن يجعل ذلك ضرورة ، فمنه قول الشاعر (من الطويل) :

نعلق في مثل السواري سيوفنا فما بينها والأرضِ غوط نفانف

وقال آخر (من الكامل) :

هلا سألت بذي الجماجم عنهم وأبي نعيم ذي اللواء المحرق

وقال آخر (من الطويل) :

بنا أبدا لا غيرِنا يدرك المنى وتكشف غماء الخطوب الفوادح

وقال آخر (من الطويل) :

إذا أوقدوا ناراً لحرب عدوهم فقد خاب من يصلى بها وسعيرِها

وقال آخر (من البسيط) :

لو كان لي وزهيرٍ ثالث وردت من الحمام عدانا شر مورود

وقال رجل من طيء (من البسيط) :

إذا بنا بل أنيسان ، اتّقت فئة ظلت مؤمنة ممن تعاديها

وقال العباس بن مرداس (من الوافر) :

أكر على الكتيبة لا أبالي أحتفي كان فيها أم سواها

وأنشد سيبويه (من البسيط) :

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيامِ من عجب

وقال آخر (من الرمل) :

أبك آية بي أو مصدّرٍ من حمر الجلة جأب جسور

فأنت ترى هذا السماع وكثرته ، وتصرّف العرب في حرف العطف ، فتارة عطفت بالواو ، وتارة بأو ، وتارة ببل ، وتارة بأم ، وتارة بلا ، وكل هذا التصرف يدل على الجواز ، وإن كان الأكثر أن يعاد الجار كقوله ، تعالى : **(وعَلَيْها وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ)** ، **(فَقالَ لَها وَلِلْأَرْضِ ائْتِيا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً)** ، **(قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْها وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ)** .

وقد خرج على العطف بغير إعادة الجار قوله : **(وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرازِقِينَ)** عطفاً على قوله : **(لَكُمْ فِيها مَعايِشَ)** أي : ولمن. وقوله : **(وَما يُتْلى عَلَيْكُمْ)** عطفا على الضمير في قوله : فيهنّ ، أي : وفيما يتلى عليكم.

وأما **القياس** فهو أنه كما يجوز أن يبدل منه ويؤكد من غير إعادة جار ، كذلك يجوز أن يعطف عليه من غير إعادة جار ، ومن احتج للمنع بأن الضمير كالتنوين ، فكان ينبغي أن لا يجوز العطف عليه إلّا مع الإعادة لأن التنوين لا يعطف عليه بوجه .

وإذا تقرّر أن العطف بغير إعادة الجار ثابت من كلام العرب في نثرها ونظمها ، كأن يخرج عطف : والمسجد الحرام ، على الضمير في : به ، أرجح ، بل هو متعين ، لأن وصف الكلام ، وفصاحة التركيب تقتضي ذلك(٤٣)

وقد عرض ابن مالك مذهب البصريين ولكنه مال إلى رأي الكوفيين مستدلاً بثبوته في شعر العرب ونثرهم فقال (من مزدوج مشطور الرجز) :

وَعَودُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ لاَزِماً قَدْ جُعِلاَ

وليس عندي لازماً إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مُثْبتاً

وعلق الأشموني بأن ذلك في غير الضرورة وعليه جمهور البصريين نحو:**(فقال لها وللأرض)، (وعليها وعلى الفلك)، (قالوا نعبد إلهك وإله آبائك)،** قال الناظم: (وَلَيسَ) عود الخافض (عِنْدِي لاَزِماً) وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين (إذْ قَدْ أَتَى فِي النَّظْمِ والنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا) فمن النظم قوله (من البسيط) :

فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

وقوله (من الطويل) :

وَمَا بَينَهَا وَالكَعْبِ غَوطٌ نَفَانِفُ

وهو كثير في الشعر .

ومن النثر قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما: **(تساءلون به والأرحام)** ، وحكاية قطرب **ما فيها غيره وفرسِه** قيل ومنه: **(وصد عن سبيل الله وكفر به**

والمسجدِ الحرام) ، إذ ليس العطف على السبيل لأنه صلة المصدر وقد عطف عليه كفر ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته " (٤٤)

ويثير أبو حيان القضية نفسها عند تفسيره لقوله تعالى : **(واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام)** ، بجر **(الأرحامِ)** فيقول : " وأما الجر فظاهره أنه معطوف على المضمر المجرور من غير إعادة الجار ، وعلى هذا فسرها الحسن والنخعي ومجاهد ، ويؤيده قراءة عبد اللّه : وبالأرحام. وكانوا يتناشدون بذكر اللّه والرحم .

ويتعرض أبو حيان لرأي الزمخشري : " وليس بسديد يعني : الجر عطفاً على الضمير. قال : لأن الضمير المتصل متصل كاسمه ، والجار والمجرور كشيء واحد ، فكانا في قولك : مررت به وزيد ، وهذا غلامه وزيد شديدي الاتصال ، فلما اشتد الاتصال لتكرره اشتبه العطف على بعض الكلمة فلم يجر ، ووجب تكرير العامل كقولك : مررت به وبزيد ، وهذا غلامه وغلام زيد. ألا ترى إلى صحة رأيتك وزيداً ، ومررت بزيد وعمرو لما لم يقو الاتصال لأنه لم يتكرر؟ وقد تمحل لصحة هذه القراءة بأنها على تقدير تكرير الجار ، ونظير هذا قول الشاعر (من البسيط) :

فاذهب فما بك والأيامِ من عجب (٤٥)

وكذلك قول ابن عطية : وهذه القراءة عند رؤساء نحويي البصرة لا تجوز ، لأنه لا يجوز عندهم أن يعطف ظاهر على مضمر مخفوض. قال الزجاج عن المازني : لأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان ، يحل كل واحد منهما محل صاحبه. فكما لا يجوز مررت بزيدوك ، فكذلك لا يجوز مررت بك وزيد ، وأما سيبويه فهي عنده قبيحة لا تجوز إلا في الشعر كما قال (من البسيط) :

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب

وكما قال (من الطويل) :

تعلق في مثل السواري سيوفنا وما بينها والكف غوط نفانف

واستسهلها بعض النحويين انتهى كلام ابن عطية " (٤٦)

= وقال ابن عطية أيضاً : المضمر المخفوض لا ينفصل ، فهو كحرف من الكلمة ، ولا يعطف على حرف.ويرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان : **أحدهما** : أن ذكر الأرحام مما تساءل به لا معنى له في الحض على تقوى اللّه تعالى ، ولا فائدة فيه أكثر من الإخبار بأن الأرحام يتساءل بها ، وهذا تفريق في معنى الكلام. وغض من فصاحته ، وإنما الفصاحة في أن تكون في ذكر الأرحام فائدة مستقلة ، **والوجه الثاني** : أن في ذكرها على ذلك تقدير التساؤل بها والقسم بحرمتها ، والحديث الصحيح يرد ذلك فيقوله صلّى اللّه عليه وسلّم : «**من كان حالفا فليحلف باللّه أو ليصمت** » انتهى كلامه " (٤٧)

ومما يحمد لأبي حيان أنه لم ينسق وراء أقوال البصريين بالطعن على القراءات المخالفة لآرائهم فيقول : " وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية : من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ، ومن اعتلالهم لذلك غير صحيح ، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك وأنه يجوز. وقد أطلنا الاحتجاج في ذلك عند قوله تعالى : **وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ** «١». وذكرنا ثبوت ذلك في لسان العرب نثرها ونظمها ، فأغنى ذلك عن إعادته هنا.

ويعد أبو حيان رد ابن عطية لقراءة الجر جسارة منه غير مقبولة لا تليق بكبار قراء التواتر مثل حمزة ، فيقول : " فجسارة قبيحة منه لا تليق بحاله ولا بطهارة لسانه. إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول اللّه –صلّى اللّه عليه وسلّم– قرأ بها سلف الأمة ، واتصلت بأكابر قراء الصحابة الذين تلقوا القرآن من في رسول اللّه –صلّى اللّه عليه وسلّم– بغير واسطة عثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت. وأقرأ الصحابة أبيّ بن كعب عمد إلى ردّها بشيء خطر له في ذهنه ، وجسارته هذه لا تليق إلا بالمعتزلة كالزمخشري ، فإنه كثيرا ما يطعن في نقل القراء وقراءتهم ، وحمزة رضي اللّه عنه : أخذ القرآن عن سليمان بن مهران الأعمش ، وحمران بن أعين ، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وجعفر بن

محمد الصادق ، ولم يقرأ حمزة حرفاً من كتاب اللّه إلا بأثر. وكان حمزة صالحاً ورعاً ثقة في الحديث ، وهو من الطبقة الثالثة ، ولد سنة ثمانين وأحكم القراءة وله خمس عشرة سنة ، وأم الناس سنة مائة ، وعرض عليه القرآن من نظرائه جماعة منهم : سفيان الثوري ، والحسن بن صالح. ومن تلاميذه جماعة منهم إمام الكوفة في القراءة والعربية أبو الحسن الكسائي. وقال الثوري وأبو حنيفة ويحيى بن آدم : غلب حمزة الناس على القرآن والفرائض. وإنما ذكرت هذا وأطلت فيه لئلا يطلع غمر على كلام الزمخشري وابن عطية في هذه القراءة فيسيء ظناً بها وبقارئها ، فيقارب أن يقع في الكفر بالطعن في ذلك. ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم ، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون ، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون ، وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية ، لا أصحاب الكنانيس المشتغلون بضروب من العلوم الآخذون عن الصحف دون الشيوخ" (٤٨)

والقول عندي أن أبا حيان أشهر كل أسلحته لمواجهة سدنة النحو وأساطين العربية ، غير مبال بالبصريين أو الكوفيين ، من أجل الذود عن القرآن وقراءاته الثابتة . التي تؤيدها شواهد العربية المستفيضة عن العرب أصحاب اللغة ، تلك القراءات التي تميز رواتها بالضبط والإتقان والعدالة والديانة ، فتتمتع بالثقة والقبول ، وحق لها أن تأخذ مكانها من الاستشهاد النحوي .

– دفاعه عن رسم المصحف :

يورد أبو حيان في كتابه كثيراً من القراءات الشاذة ، ينقل منها ، ويوجهها ، ويناقشها ، ويعد ما خالف رسم المصحف من الشاذ ،ويصرح بأن القراءات المخالفة لسواد المصحف لا تعد قرآناً لأنها أخبار آحاد ، والقرآن لا ينقل ولا يثبت إلا بالتواتر (٤٩)

ففي تفسير قوله تعالى : **(فأمتعه قبيلاً ثم أضطره إلى عذاب النار)** يذكر قراءة أُبَيّ بالنون فيهما فيقول : "وأما قراءة أبي بالنون فيهما ، فهي مخالفة لرسم المصحف ، فهي شاذة " (٥٠)

وفي قوله تعالى : **(وابتغوا ما كتب الله لكم)** فيذكر قراءة الأعمش ويقول : "قراءة الأعمش : وأتوا ما كتب اللّه لكم. وهي قراءة شاذة لمخالفتها سواد المصحف " (٥١)

ومعنى هذا أن أبا حيان يعد رسم المصحف العثماني شرطاً لقبول القراءة، ويعد مخالفته شذوذاً .

وفي تفسير قوله تعالى : **(فجزاء مثل ما قتل من النعم)** يقول : "وقرأ الكوفيون فَجَزاءٌ بالتنوين مِثْلُ بالرفع فارتفاع جزاء على أنه خبر لمبتدأ محذوف الخبر تقديره فعليه جزاء ومثل صفة أي فجزاء يماثل ما قتل. وقرأ عبد اللّه فجزاؤه مثل والضمير عائد على قاتل الصيد أو على الصيد وفي قراءة عبد اللّه يرتفع فجزاؤه مثل على الابتداء والخبر.

وقرأ باقي السبعة فَجَزاءٌ مِثْلُ برفع جزاء وإضافته إلى مثل ، فقيل مثل كأنها مقحمة كما تقول مثلك من يفعل كذا أي أنت تفعل كذا فالتقدير فجزاء ما قتل ؛ وقيل ذلك من إضافة المصدر إلى المفعول ويدل على هذا التقدير قراءة السلمي فَجَزاءٌ بالرفع والتنوين مِثْلُ ما قَتَلَ بالنصب" (٥٢)

فيستدل بقراءة السلمي على إضافة المصدر إلى المفعول .

<u>وفي زيادة كاد</u> ، يميل أبو حيان في قوله تعالى : **(من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم)** إلى زيادة كاد فيقول : "ويخلص من هذه الإشكالات اعتقاد كون كاد زائدة ، ومعناها مراد ، لا عمل لها إذ ذاك في اسم ولا خبر ، فتكون مثل كان إذا زيدت ، يراد معناها ولا عمل لها.

ويؤيد هذا التأويل قراءة ابن مسعود : من بعد ما زاغت ، بإسقاط كاد. وقد ذهب الكوفيون إلى زيادتها في قوله تعالى : **(لَمْ يَكَدْ يَراها)**مع تأثيرها للعامل ، وعملها هي ، فأحرى أن يدعي زيادتها ، وهي ليست عاملة ولا معمولة " ليستدل

بقراءة شاذة وهي قراءة ابن مسعود ، ويستعين بها على تأويل زيادة كاد مدعماً رأيه بالقراءة الشاذة وأقوال الكوفيين (٥٣)

المبحث الثاني: موقف السكوت:

– في حذف عائد الصلة :–

في قوله تعالى : **(وفيها ما تشتهيه الأنفس وتلذ الأعين)** اختلف القراء بين إثبات الهاء وحذفها ، وهي من المواضع التي لزم أبو حيان الصمت حيالها ، ولم يناقشها ، أو يفند أقوال النحاة فيها .

فقد تعرض لها النحاس فقال : " هذه قراءة أهل المدينة وأهل الشام وكذا في مصاحفهم ، وقراءة أهل العراق **(تشتهي)** بغير هاء ، والقراءتان حسنتان فإثبات الهاء على الأصل وحذفها لطول الاسم ، غير أنه حكي عن محمد بن يزيد أنه يختار إثبات الهاء ويقدمه على حذفها في مثل هذا ، وعلته في ذلك أن الهاء إنما حذفت في الذي لطول الاسم وما أنقص من الذي ، وأيضاً فإنك إذا حذفت الياء في الذي وفي التي فقد عرف المذكر من المؤنث وليس هـذا فـي مـا " (١)

كما تعرض الطبري لهذه المسألة وسوَّى بين القراءتين فقال : " فقرأته عامة قرّاء المدينة والشام:**(مَا تَشْتَهِيهِ)** بزيادة هاء، وكذلك ذلك في مصاحفهم ، وقرأ ذلك عامة قرّاء العراق"**تَشْتَهِي**" بغير هاء، وكذلك هو في مصاحفهم . والصواب من القول في ذلك أنهما قراءتان مشهورتان بمعنى واحد " (٢)
وبين أبو زرعة أن القراءة بحذف الهاء على الاختصار للتخفيف وهو حسن ، وأن القراءة بإثبات الهاء هي الأصل ، والهاء عائدة إلى ما وهو مفعول تشتهي وحجتهم قوله تعالى : **(كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس)**ولم يقل يتخبط ، وحجتهم قوله : **(أهذا الذي بعث الله رسولاً)** ولم يقل بعثه الله (٣)

ووقع بعض العلماء في وهم في هذه الآية ، وأشار السمين الحلبي إلى هذه القضية فقال : " وهذه الهاءُ في هذه السورةِ رُسِمَتْ في مصاحفِ المدينة والشام ، وحُذِفَتْ مِنْ غيرِها . وقد وقع لأبي عبد الله الفاسيِّ شارحِ القصيدِ وَهَمٌ فسَبَقَ قلمُه فكتب : « والهاءُ منه محذوفةٌ في مصاحفِ المدينةِ والشامِ ثابتةٌ في غيرِهما » . أراد أن يكتبَ « ثابتةٌ في مصاحف المدينة والشام محذوفةٌ من غيرِهما » فعكَسَ . وفي مصحفِ عبد الله { **تَشْتَهِيهِ الأنفس وَتَلَذُّ الأعين** } **بالهاء فيهما**)(٤)

وكذلك ابن عطية الذي ذكر القراءتين ثم قال: " وكذلك وقع في أكثر المصاحف وحذفها من الصلة لطول القول حسن ، وكذلك كثر في التنزيل كقوله تعالى : أَهذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ ، وفي قوله : وَسَلامٌ عَلى عِبادِهِ الَّذِينَ اصْطَفى ، وغير ذلك ، وفي مصحف ابن مسعود : «ما تشتهيه الأنفس وتلذه الأعين»(٥)

وبعد هذا العرض لأقوال النحاة ، التي لاح فيه الترجيح أحياناً ، والتفضيل ، والوهم ، ما رد ذلك أبو حيان ، ولا دافع ، لكنه اكتفى بعرض القراءتين ولزم الصمت ، مخالفاً منهجه في الذود عن القراءات الثابتة ، والدفاع عن حجيتها ، واكتفى بقوله : " ما تشتهيه بالضمير العائد على ما ، والجمهور وباقي السبعة : بحذف الهاء . وفي مصحف عبد اللّه : ما تشتهيه الأنفس وتلذه الأعين ، بالهاء فيهما " (٦)

- في الجملة الاسمية :

- بين الاستئناف والتبعية :

ومن مواضع سكوت أبي حيان قوله تعالى : " **سبحان الله عما يصفون عالمِ الغيب والشهادة)** برفع (عالم) وخفضه ، وقد وجهها الفراء بقوله : " وجه الكلام الرفع على الاستئناف. الدليل عَلى ذلكَ دخول الفاء فى قوله **(فتَعالى)** ولو خفضت لكان وَجْهُ الكلام أن يكون **(وتعالى)** بالواو"(٧)

وهذا يدل على نقد الفراء لقراءة الجر ، مع وجود الفاء في قوله : **(فتعالى)** .

وتعرض أبو حيان لمسألة قطع النعت في الارتشاف فقال : " والنعت في المعرفة إن كان لمدح أو ذم أو ترحم جاز فيه القطع إلى الرفع على إضمار مبتدأ واجب الحذف ، وإلى النصب على إضمار فعل مناسب واجب الحذف(٨)

وأما في البحر المحيط فقد ذكر أبو حيان اختلاف القراء في قوله تعالى: **(سبحان الله عما يصفون عالمِ الغيب والشهادة)** ، ونقل انتقادات النحاة وترجيحاتهم دونما تعليق منه أو دفاع فقال : " قال الأخفش : الجر **أجود** ليكون الكلام من وجه واحد ، قال أبو عليّ الرفع أن الكلام قد انقطع ، يعني أنه خبر مبتدأ محذوف أي هو عالمِ. وقال ابن عطية : والرفع عندي **أبرع**" (٩)

ولم يبد أبو حيان رأياً في ترجيحات العلماء ، وتفضيلهم لبعض القراءات على بعض ، وهو الذي كان يتصدى لها ، ويرفضها ، ويردها لتواتر القراءتين ، بل سكت ولم يدافع ، وهو الذي عودنا على الرد على منتقدي النحاة ، بشحذ كل ما يملك من أسلحة وخبرة في اللغة ، لإثبات القراءة وتمكنها في لغة العرب ، وأنه لا ترجيح بين القراءات الثابتة ، وأنا لسنا متعبدين بأقوال أهل البصرة ، فأين هو من كل ذلك ؟.

– في الجملة الفعلية :

– التعدي واللزوم :

عند تفسير قوله تعالى: **(فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله)**، نقل أبو حيان قول أبي علي : " ومن قرأ فآذنوا بالمدّ ، فتقديره : فأعلموا من لم بنته عن ذلك بحرب ، والمفعول محذوف ، وقد ثبت هذا المفعول في قوله تعالى : فَقُلْ آذَنْتُكُمْ عَلى سَواءٍ ، وإذا أمروا بإعلام غيرهم علموا هم لا محالة ، قال : ففي إعلامهم علمهم ، وليس في علمهم إعلامهم غيرهم ،**فقراءة المد أرجح ، لأنها أبلغ وآكد** . وقال الطبري : **قراءة القصر أرجح** لأنها تختص بهم ، وإنما أمروا على قراءة المدّ بإعلام غيرهم . وقال ابن عطية – مسوياً بين القراءتين– :

والقراءتان عندي سواء ، لأن المخاطب محضور ، لأنه كل من لم يذر ما بقي من الربا ، فإن قيل : فآذنوا ، فقد عمهم الأمر. وإن قيل : فآذنوا ، بالمدّ فالمعنى : أنفسكم ، أو : بعضكم بعضا. وكأن هذه القراءة تقتضي فسحا لهم في الارتياء والتثبت ، فأعلموا نفوسكم هذا ، ثم انظروا في الأرجح لكم : ترك الربا أو الحرب. انتهى (١٠)

ونص كلام الطبري : " واختلف القرأة في قراءة قوله : " **فأذنوا بحرب من الله ورسوله** " فقرأته عامة قرأة أهل المدينة : "**فَأْذَنُوْا**" بقصر الألف من"**فآذنوا**"، وفتح ذالها ، بمعنى : كونوا على علم وإذن ، وقرأه آخرون وهي قراءة عامة قرأة الكوفيين : "**فَآذِنُوا**" بمدّ الألف من قوله:"**فأذنوا**" وكسر ذالها، بمعنى: فآذنوا غيرَكم، أعلمُوهم وأخبروهم بأنكم علىَ حرْبهم ، قال أبو جعفر : وأولى القراءتين بالصواب في ذلك قراءة من قرأ:"**فأذَنوا**" بقصر ألفها وفتح ذالها) (١١)

فالطبري رجح قراءة على أخرى ، واستعمل لغة التفضيل (أولى) في قراءات ثابتة بالتواتر ، والقراءة سنة متبعة ، لا ترجيح بينها ولا تفضيل .

وسكت أبو حيان ولم يدافع كعادته ضد من يرجح أو يشكك في القراءات ، وهو الذي كان لا يرى الترجيح بين القراءات ، وهو الذي كان يقول : ولسنا متعبدين بأقوال أهل البصرة.

- بين الخطاب والغيبة :

قد تعرض بعض القراء من أصحاب القراءات المتواترة للهجوم من بعض العلماء ، ونسبوهم إلى الخطأ ، ومع ذلك نجد أبا حيان لم يتصد كعادته للدفاع عنهم ، وبيان فساد قولهم في ناقلي القراءات المتواترة ، وهي أعظم شواهد اللغة والنحو ، بل لزم الصمت ، ففي قوله تعالى : **(لا تحسبن الذين كفروا معجزين في الأرض)** يقول : "وقرأ الجمهور **لا تَحْسَبَنَّ** بتاء الخطاب والتقدير ، لا تَحْسَبَنَّ أيها المخاطب ولا يندرج فيه الرسول ، وقالوا : هو خطاب للرسول وليس بجيد لأن مثل هذا الحسبان لا يتصوّر وقوعه فيه عليه السلام. وقرأ حمزة وابن عامر لا يحسبن بالياء للغيبة ، والتقدير لا يحسبن حاسب ، والرسول لا يندرج في

حاسب وقالوا : يكون ضمير الفاعل للرسول لتقدم ذكره في وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ، قاله أبو عليّ والزمخشري وليس بجيد لما ذكرناه في قراءة التاء ، وقال النحاس : **ما علمت أحدا من أهل العربية بصرياً ولا كوفياً إلّا وهو يخطئ قراءة حمزة ، فمنهم من يقول : هي لحن،** لأنه لم يأت إلّا بمفعول واحد ليحسبن ، وممن قال هذا أبو حاتم انتهى. وقال الفرّاء : هو ضعيف وأجازه على حذف المفعول الثاني وهو قول البصريين تقديره أنفسهم. ومُعْجِزِينَ المفعول الثاني " (١٢)

ونص كلام الفراء : " وهو **ضعيف** فى العربية. والوجه أن تقرأ بالتاء لكون الفعل واقعا على **(الذين)** وعلى (معجزين " (١٣)

وناقش النحاس المسألة ، فقال : " وقرأ حمزة **(لا يحسبن الذين كفروا معجزين في الأرض)** قال أبو جعفر : وما علمت أحدا من أهل العربية واللغة بصرياً ولا كوفياً وإلا وهو يحظر أن تقرأ هذه القراءة ، فمنهم من يقول هي **لحن** لأنه لم يأت إلا بمفعول واحد **ليحسبن** وممن قال هذا أبو حاتم وقال الفراء هو ضعيف وأجازه على ضعفه على أنه يحذف المفعول الأول والمعنى عنده لا يحسبن الذين كفروا إياهم معجزين في الأرض ومعناه لا يحسبن أنفسهم معجزين في الأرض" (١٤)

أما السمين الحلبي فقد أثنى على قراءة حمزة قائلاً : " وقرأ حمزةُ وابن عامرٍ « لا يَحْسَبَنَّ » بياء الغَيْبة وهي قراءةٌ حسنةٌ واضحة " (١٥)

وأبو حيان في نصه عرض أقوال النحاة بالترجيح والتفضيل ، وتضعيف القراءات ، دون دفاع منه أو رد ، أو اعتراض .

– في مكملات الجملة:

– الإضافة وانفصالها :

ذكر الأخفش قراءة تنوين **(بِشِهَابٍ قَبَس)**والإضافة فقال: " إذا جعل "القَبَسَ" بدلا من "الشِّهابِ" وإنْ أضافَ "الشِّهابَ" الى "القَبَسِ" لم ينون "الشِّهابَ" وكلٌّ حسن) (١٦) فالأخفش لم يرجح بين القراءتين ، وسوّى بينهما .

والكوفيون لا يجدون غضاضة في إضافة الشيء إلى نفسه أو نعته ، فيقول الفراء : " نوّن عاصم والأعمش فى الشهاب والقبس ، وأضافه أهل المدينة : **(بِشِهابٍ قَبَسٍ)** وهو بمنزلة قوله : **(وَلَدارُ الْآخِرَةِ)** ممّا يضاف إلى اسمه إذا اختلف أسماؤه. (١٧)

وأما النحاس فقد نقل قول الفراء في ترك التنوين أنه من إضافة الشيء إلى نفسه " بمنزلة قولهم **(ولدار الآخرة)** يضاف الشيء إلى نفسه إذا اختلفت أسماؤه قال أبو جعفر : إضافة الشيء إلى نفسه **محال عند البصريين،** لأن معنى الإضافة في اللغة ضم شيء إلى شيء ، فمحال أن يضم الشيء إلى نفسه وإنما يضاف الشيء إلى الشيء ليبين به معنى الملك والنوع ، فمحال أن يبين أنه مالك نفسه أو من نوعها ، وبشهاب قبس إضافة النوع إلى الجسم كما تقول هذا ثوب خز" (١٨)

وقال الطبري في هذه القضية:" والصواب من القول في ذلك أنهما قراءتان معروفتان في قَرَأة الأمصار، متقاربتا المعنى، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب ، .

وكان بعض نحويِّي البصرة يقول: إذا جُعل القبس بدلا من الشهاب، فالتنوين في الشهاب، وإن أضاف الشهاب إلى القبس لم ينون الشهاب، وقال بعض نحويِّي الكوفة: إذا أضيف الشهاب إلى القبس فهو بمنزلة قوله: **(وَلَدَارُ الآخِرَةِ)** مما يضاف إلى نفسه إذا اختلف اسماه ولفظاه توهما بالثاني أنه غير الأوّل ، قال: ومثله حبة الخضراء، وليلة القمراء، ويوم الخميس وما أشبهه، وقال آخر منهم: إن كان الشهاب هو القبس لم تجز الإضافة، لأن القبس نعت، ولا يضاف الاسم إلى نعته إلا في قليل من الكلام، وقد جاء:**(وَلَدَارُ الآخِرَةِ)** و**(وَلَلدَّارُ الآخِرَةُ)** .

والصواب من القول في ذلك: أن الشهاب إذا أريد به أنه غير القبس، فالقراءة فيه بالإضافة، لأن معنى الكلام حينئذ، ما بينا من أنه شعلة قبس، كما قال الشاعر (من المنسرح):

في كَفِّه صَعْدَةٌ مُثَقَّفَةٌ فِيها سِنانٌ كشُعْلَة القَبَس

وإذا أريد بالشهاب أنه هو القبس، أو أنه نعت له، فالصواب في الشهاب التنوين؛ لأن الصحيح في كلام العرب **ترك إضافة الاسم إلى نعته، وإلى نفسه،** بل الإضافات في كلامها المعروف إضافة الشيء إلى غير نفسه وغير نعته.(١٩) ولم يرجح الزمخشري قراءة منهما على الأخرى فقال : " وأضاف الشهاب إلى القبس لأنه يكون قبسا وغير قبس.ومن قرأ بالتنوين : جعل القبس بدلا ، أو صفة لما فيه من معنى القبس " (٢٠)

وأما أبو حيان فيعرض لقراءة التنوين في "**شهاب**" على انفصال الإضافة ، وترك التنوين للإضافة ، فيقول : "وقرأ الكوفيون : بشهاب منوناً ، فقبس بدل أو صفة ، لأنه بمعنى المقبوس. وقرأ باقي السبعة : بالإضافة ، وهي قراءة الحسن. قال الزمخشري : أضاف الشهاب إلى القبس ، لأنه يكون قبساً وغير قبس ، واتبع في ذلك أبا الحسن ، قال أبو الحسن : الإضافة **أجود وأكثر** في القراءة ، كما تقول : دار آجر ، وسوار ذهب " (٢١)

وهنا نجد أبا حيان يلزم الصمت ولم يدافع أو يرد كما عودنا في دفاعاته عن القراءات ، وترك الترجيح بين القراءات ، واكتفى بعرض الأقوال دون أن يفندها ، أو يؤكد على ترك الترجيح بين المتواترتين .

وقد يذكر أبو حيان القراءة المخالفة لسواد المصحف ، باختلاف صيغة الفعل بين الماضي والمضارع ، ويلزم الصمت ، دون أن يعلق ، ويكتفي بأنها في بعض المصاحف ، ويذكر من قرأ بها ، كما في قوله تعالى : **(تسبح له السماوات السبع والأرض ومن فيهن)** فيقول : "وفي بعض المصاحف سبحت له

السماوات بلفظ الماضي ، وتاء التأنيث ، وهي قراءة عبد الله ، والأعمش ، وطلحة بن مصرف " (٢٢)

وبهذا يتبين أن أبا حيان لم يحافظ دائماً طوال تفسيره الكبير غلى منهجه الذي خَطَّه لنفسه بالدفاع عن القراءات ، وترك الترجيح بينها ما كانت ثابتة وصحيحة السند ، ولها وجه من العربية ، بل لزم السكوت دون رد أودفاع أو تفنيد ، لما يثار ضد بعض القراءات من قِبَلِ بعض النحاة ، خاصة نحاة البصرة ، واكتفى بعرض القراءة والطعن عليها .

المبحث الثالث: موقف النقد:

لم يلتزم أبو حيان بموقف المدافع دائماً ، لا يرجح بين القراءات الثابتة لكونها صحيحة السند، ولها وجه صحيح في العربية ، بل صدر منه بعض الترجيحات التي رفضها من قِبَلِ النحاة البصريين والكوفيين .

لقد وقع أبو حيان فيما حذر منه ، وارتكب ما نهى عنه في ترك الترجيح بين ما ثبت من القراءات ، فإذا به يرجح بين القراءات الثابتة ، ويستعمل أساليب تفضيل مثل : **أوضح** ، **وأمكن** ، **وأحسن** ، **وأوجه** ، وغيرها .

- التعدي واللزوم:

فمن ذلك ما جاء من ترجيح في قراءة **(يضلون)** من قوله تعالى : **(إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب)** فيقول : " وقرأ الجمهور : يَضِلُّونَ ، بفتح الياء، لأنهم لما أضلهم اتباع الهوى صاروا ضالين ، وقرأ ابن عباس ، والحسن: بخلاف عنهما وأبو حيوة : بضم الياء، وهذه القراءة **أعم** ، لأنه لا يضل إلا ضال في نفسه وقراءة الجمهور **أوضح** "(١)

وقد عرض ابن عطية قراءة الضم دون ترجيح فقال : " وقرأ أبو حيوة : « **يُضلون** » بضم الياء " (٢)

وكذلك فعل النحاس فقد عرض القراءتين دون أن يفضل قراءة منهما على الأخرى فقال : " بفتح الياء بلا اختلاف فيها وهو فعل لازم ولو ضممت الياء كان متعدياً " (٣)

ولكن أبا حيان خالف منهجه الذي أعلن عنه غير مرة ، أنه لا يفضل قراءة على أخرى ، ولا يرجح بين المتواترتين ، فهنا قد استعمل أبو حيان من أساليب التفضيل أعم ، وأوضح ، وهو ما سبق أن تجنبه وهاجمه .

– الجملة الاسمية :

ومن استعماله **أمكن** للترجيح بين القراءات ، وذلك بالنظر إلى المعنى ، ما جاء في قراءة **(الحمدُ)** من قوله تعالى : **(الحمد لله رب العالمين)** فيقول : " وقراءة الرفع **أمكن** في المعنى ، ولهذا أجمع عليها السبعة ، لأنها تدل على ثبوت الحمد واستقراره للّه تعالى ، فيكون قد أخبر بأن الحمد مستقر للّه تعالى ، أي حمده وحمد غيره ، ومعنى اللام في للّه الاستحقاق ، ومن نصب ، فلا بد من عامل تقديره أحمد اللّه أو حمدت اللّه " (٤)

وكلام أبي حيان قد يوهم التقليل من قراءة النصب ، في حين عقد سيبويه باباً في النصب على التعظيم والمدح أسماه (**هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح**) قال فيه " وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول وإن شئت قطعته فابتدأته ، وذلك قولك الحمد لله الحميد هو [والحمد لله أهل الحمد] والملك لله أهل الملك | ولو ابتدأته فرفعته كان حسناً كما قال الأخطل (من البسيط) :

نفسي فداءُ أميرِ المؤمنين إذا ..... أبْدَى النَّواجِذَ يومٌ باسِلٌ ذَكَرُ

الخَائضُ الغَمْرَ والميمونُ طائرُه.....خَليفةُ الله يُستسقَى به المَطَر

وأما الصفة فإن كثيرا من العرب يجعلونه صفة فيتبعونه الأول فيقولون أهل الحمد والحميد هو ، وكذلك الحمد لله أهله إن شئت جررت ، وإن شئت نصبت ، وإن شئت ابتدأت كما قال مهلهل (من الكامل) :

ولقد خَبَطنَ بُيوتَ يَشْكُرَ خَبْطةً ..... أخْوالنُا وهُمُ بنو الأَعْمامَِ

وسمعنا بعض العرب يقول الحمد لله رب العالمين فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية " (٥)

فأبو حيان رجَّحَ بين القراءات ، وكلاهما من كلام العرب كما أشار سيبويه ، وخالف بذلك مذهبه كما سبق أن رأينا ، فالقراءات كما هو معلوم بين المشتغلين بالقراءات ، أنها سنة متبعة ، لا دخل للهوى أو الاختيار فيها .

- بين الاستئناف والتبعية :

ومن ذلك أيضاً ما جاء في قراءة **(اللهِ)** من قوله تعالى : **(اللهِ الذي له مافي السماوات والأرض)** فيقول أبو حيان : " وقرأ نافع وابن عامر اللّه بالرفع فقيل : مبتدأ محذوف أي : هو اللّه ، وهذا الإعراب **أمكن** لظهور تعلقه بما قبله ، وتفلته على التقدير الأول ، وقرأ باقي السبعة والأصمعي عن نافع : **اللّه** بالجر على البدل في قول ابن عطية ، والحوفي ، وأبي البقاء. وعلى عطف البيان في قول الزمخشري " (٦)

وليت أبا حيان التزم بمنهجه بترك الترجيح بين القراءات ، في حين سوى بينهما الفراء وصوبهما ، ولم يرجح كما فعل أبو حيان ، فقال : "يخفض في الإعراب ويرفع الخفض على أن تتبعه (الْحَمِيدِ) والرّفع على الاستئناف لانفصاله من الآية كقوله عزّ وجلّ **(إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ)** إلى آخر الآية ، ثم قال **(التَّائِبُونَ)** وفى قراءة عبد اللّه **(التائبين)** كل ذلك صواب " (٧)

وكذلك ابن عطية لم يرجح حيث قال : " برفع اسم اللّه على القطع والابتداء وخبره «الذي» ، ويصح رفعه على تقدير هو اللّه الذي. وقرأ الباقون بكسر الهاء على البدل من قوله : الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ، وروى الأصمعي وحده هذه القراءة عن نافع " (٨) وكذلك النحاس (٩) والعكبري (١٠) وابن خالويه (١١)

– حذف كان :

ومن ذلك أيضاً ما جاء في قراءة **(ما كان ينبغي)** من قوله تعالى : **(قالوا سبحانك ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء)** فيقول : "وقرأ علقمة ما ينبغي بسقوط كان وقراءة الجمهور بثبوتها **أمكن** في المعنى" (١٢)

ولعل أبا حيان أخذ ذلك من ابن عطية ، فقد استعمل من قبله اسم التفضيل **(أمكن)**" وقرأ علقمة **(ما ينبغي)** بسقوط **(كان)** وثبوتها أمكن في المعنى " (١٣)

– إعراب المدغم :

ومن ترجيحاته بتحسين قراءة على قراءة ، ما جاء في قراءة **(لا يضركم)** من قوله تعالى : **(وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئاً)** فقال : " وقرأ الكوفيون وابن عامر : لا يضرّكم بضم الضاد والراء المشدّدة ، من ضرّ يضرّ. واختلف ، أحركة الراء إعراب فهو مرفوع؟ أم حركة إتباع لضمة الضاد وهو مجزوم كقولك : مدّ؟ ونسب هذا إلى سيبويه ، فخرج الإعراب على التقديم. والتقدير : لا يضركم أن تصبروا ، ونسب هذا القول إلى سيبويه. وخرج أيضاً على أنّ لا بمعنى ليس ، مع إضمار الفاء. والتقدير : فليس يضركم ، وقاله : الفراء والكسائي .

وقرأ عاصم فيما روى أبو زيد عن المفضل عنه : بضم الضاد ، وفتح الراء المشددة. وهي **أحسن** من قراءة ضم الراء نحو لم يرد زيد ، والفتح هو **الكثير المستعمل** " (١٤)

والعجب من أبي حيان يرجح قراءة على أخرى ثابتة في لغة العرب ، وقد عرض لها سيبويه ، واستدل لها من كلام العرب وشواهدهم ، فقال : " ألا ترى أن المضاعف إذا أدغم في موضع الجزم حرك آخر الحرفين لأنه لا يلتقي ساكنان وجعل حركته كحركة أقرب المتحركات منه وذلك قولك لم يرد ولم يرتد ولم يفر ولم يعض " (١٥)

ويقول في موضع آخر مما يؤيد قراءة الضم التي هي مرجوحة عند أبي حيان : " وقد تقول إن أتيتني آتيك أي آتيك إن أتيتني ، قال زهير (من البسيط):

وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ ..... يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

ولا يحسن إن تأتني آتيك من قبل أن إن هي العاملة وقد جاء في الشعر قال جرير بن عبد الله البجلي (من الرجز) :

يا أَقْرَعُ بنَ حابسٍ يا أَقْرَعُ .... إنَّك إن يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ

أي إنك تصرع إن يصرع أخوك " (١٦)

وقد عرض لها الفراء مع شيء من الترجيح لقراءة النصب فقال : " وقوله : **(وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً)** إن شئت جعلت جزماً وإن كانت مرفوعة ، تكون كقولك للرجل : مدّ يا هذا ، ولو نصبتها أو خفضتها كان صوابا لأن من العرب من يقول مدّ يا هذا ، والنصب فى العربية **أهيؤها** ، وإن شئت جعلته رفعاً وجعلت (لا) على مذهب ليس فرفعت وأنت مضمر للفاء كما قال الشاعر (من الطويل) :

فإن كان لا يرضيك حتى تردّنى إلى قطرىّ لا إخالك راضيًا(١٧)

ولم يرجح ابن عطية ، بل استشهد بقول سيبويه على قراءة الضم فقال : " وأما إعراب هذه القراءة فجزم ، وضمت الراء للالتقاء ، وهو اختيار سيبويه في مثل هذا اتباعا لضمة الضاد ، ويجوز فتح الراء وكسرها مع إرادة الجزم " (١٨) وعرض الرأي نفسه الزمخشري (١٩)

- حذف حرف العلة في غير الجزم :

ومن ترجيحات أبي حيان بتحسين قراءة على قراءة ، ما جاء في قراءة (نبغ) من قوله تعالى : **(قال ذلك ما كنا نبغ فارتدا على آثارهما قصصاً)** فقال : " وقرئ نبغ بغير ياء في الوصل وإثباتها **أحسن** وهي قراءة أبي عمرو والكسائي ونافع ، وأما الوقف فالأكثر فيه طرح الياء اتباعاً لرسم المصحف ، وأثبتها في الحالين ابن كثير " (٢٠)

وكيف يرد أبو حيان قراءة ثبتت في لغة العرب ، وأشار إليها سيبويه ، واستدل لها من كلامهم ، وبين جوازها ، وأنها عربية ، وأنها كثير في الفواصل والقوافي فيقول : " فالفواصل قول الله عز وجل **(والليل إذا يسر)** و**(ما كنا نبغ)** و**(يوم التناد)** و**(الكبير المتعال)** والأسماء أجدر أن تحذف إذ كان الحذف فيها في غير الفواصل والقوافي ، وأما القوافي فنحو قوله وهو زهير (من الكامل) :

وأراكَ تَفْرِي ما خَلَقْتَ وبَعْ ضُ القوم يَخْلُقُ ثم لا يَفْرْ

وإثبات الياءات والواوات أقيس الكلامين وهذا جائز عربيٌ كثير " (٢١)

ولعل أبا حيان تأثر في ذلك بقول الزمخشري " وقرئ : (نبغ) لغير ياء في الوصل ، وإثباتها أحسن ، وهي قراءة أبي عمرو " (٢٢)

والمسألة تتعلق بتخفيف الكلمة بحذف حرف العلة من آخرها ياءً كانت أو واواً ، ولا يتعلق الأمر بالقوافي أو الفواصل فحسب بل يقع ذلك في درج الكلام ، وكتب العربية شاهدة على ذلك ، وممن أشار إلى ذلك الفراء مصوباً إثبات الياء وحذفها فقال : " وقوله : **(يَوْمَ يَأْتِ لا تَكَلَّمُ)** كتب بغير الياء وهو فى موضع رفع ، فإن أثبتّ فيه الياء إذا وصلت القراءة كان صواباً ، وإن حذفتها فى القطع والوصل كان صواباً ، قد قرأ بذلك القرّاء فمن حذفها. إذا وصل قال : الياء ساكنة ، وكلّ ياء أو واو تسكنان وما قبل الواو مضموم وما قبل الياء مكسور فإن العرب تحذفهما وتجتزئ بالضمة من الواو ، وبالكسرة من الياء وأنشد في بعضهم (من الرجز) :

كفّاك كفّ ما تليق درهما ..... جودا وأخرى تعط بالسيف الدما

..... ومثله قوله : **(ما كُنَّا نَبْغِ)** كتبت بحذف الياء فالوجه فيها أن تثبت الياء إذا وصلت وتحذفها إذا وقفت. والوجه الآخر أن تحذفها فى القطع والوصل ، قرأ بذلك حمزة. وهو جائز (٢٣)

ونص أبو عبيدة في قوله تعالى : **(والليل إذا يسر)** أن العرب تحذف هذه الياء في هذه في موضع الرفع ومثل ذلك «لا أدر» (٢٤)

وجعل ابن جني حذف الياء عند الوقف فقفال : " قرأت القراء **(والليل إذا يسر)** و**(ذلك ما كنا نبغ)** فحذف الياء في هذا ونحوه في الوقف إنما هو لرؤوس الآي وتشبيههم إياها بالقوافي في نحو قول زهير (من الكامل) :

ولأنت تفري ما خلقت وبعْ ض القوم يخلق ثم لا يفر(٢٥)

والرأي عندي أن المسألة لا تتوقف على الفواصل أو القوافي فقد ورد الحذف في أثناء الآي ، مثل **(يوم يأت)** و**(ما كنا نبغ)** وغيره ، وفي حشو الشعر كما في البيت **(وأخرى تعط)** .

- **التعريف والتنكير :**

وفي قوله تعالى : **(وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل)** ، فيرجح أبو حيان قراءة التعريف فيقول : " وقرأ الجمهور الرسل بالتعريف على سبيل التفخيم للرسل ، والتنويه بهم على مقتضى حالهم من اللّه. وفي مصحف عبد اللّه رسل بالتنكير ، وبها قرأ : ابن عباس ، وقحطان بن عبد اللّه. ووجهها أنه موضع تبشير لأمر النبي –صلّى اللّه عليه وسلّم– في معنى الحياة ، ومكان تسوية بينه وبين البشر في ذلك . وهكذا يتصل في أماكن الاقتضاء به بالشيء ، ومنه : **(وَقَلِيلٌ مِنْ عِبادِيَ الشَّكُورُ)** ، **(وَما آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ)** ، إلى غير ذلك ، ذكر هذا الفرق بين التعريف والتنكير في نحو هذا المساق أبو الفتح ، وقراءة التعريف **أوجه** ، إذ تدل على تساوي كل في الخلق والموت ، فهذا الرسول هو مثلهم في ذلك (٢٦)

وقد نقل ذلك أبو حيان عن أبي الفتح بن جني ، من قراءة حطان بن عبد الله الرقاشي ، ويقال : السدوسي (ت ٧٣هـ) ، الذي قرأ على أبي موسى الأشعري عرضًا، وسمع من علي وعبادة بن الصامت رضي الله عنهما ، وقرأ عليه عرضًا الحسن البصري ، وكذلك هي في مصحف ابن مسعود ، فقال ابن جني محسناً لهذه القراءة : " هذه القراءة حسنة في معناها؛ وذلك أنه موضع اقتصاد بالنبي – صلى الله عليه وسلم – وإعلام أنه لا يلزم ذمته ممن يخالفه تبعة ..... فلما كان موضع اقتصاد به ، وفكٍّ ليد الذم عن ذمته، وكان من

مضى من الأنبياء – عليهم السلام – في هذا المعنى مثله ، لاق بالحال تنكير ذكرهم بقوله : **(قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ رُسُلُ)** ، وذلك أن التنكير ضرب من الكف والتصغير، كما أن التعريف ضرب من الإعلام والتشريف ..... وأما من قرأ : **(قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ)** فوجه تعريفهم ومعناه : أنكم قد عرفتم حال مَن قبله من الرسل في أنهم لم يطالبوا بأفعال مَن خالفهم، وكذلك هو صلى الله عليه وسلم " (٢٧)

– توسط خبر ليس :

وفي قوله تعالى : **(ليس البر أن تولوا وجوهكم)** يستعمل أبو حيان اسم التفضيل **(أولى)** ، ويتذبذب رأيه فيرجح كلاً من القراءتين من وجه ، فيقول : " وقرأ حمزة ، وحفص **(لَيْسَ الْبِرَّ)** بنصب الراء ، وقرأ باقي السبعة برفع الراء ، وقال الأعمش في مصحف عبد اللّه : **لا تحسبن البرّ** ، وفي مصحف أبيّ ، وعبد اللّه أيضا : **ليس البر بأن تولوا** ، فمن قرأ بنصب البر جعله خبر ليس ، وأن تولوا في موضع الاسم ، **والوجه** أن يلي المرفوع لأنها بمنزلة الفعل المتعدّي ، وهذه القراءة من وجه **أولى** ، وهو أن جعل فيها اسم ليس : أن تولوا ، وجعل الخبر البر ، وأن وصلتها أقوى في التعريف من المعرّف بالألف واللام ، وقراءة الجمهور **أولى** من وجه ، وهو : أن توسط خبر ليس بينها وبين اسمها قليل ، وقد ذهب إلى المنع من ذلك ابن درستويه تشبيها لها : بما .. أراد الحكم عليها بأنها حرف ، كما لا يجوز توسيط خبر ما ، وهو محجوج بهذه القراءة المتواترة ، وبورود ذلك في كلام العرب .

قال الشاعر (من الطويل) :–

سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم وليس سواء عالم وجهول

وقال الآخر (من الطويل) :–

أليس عظيما أن تلمّ ملمّة وليس علينا في الخطوب معوّل

وقرأه : بأن تولوا ، على زيادة الباء في الخبر كما زادوها في اسمها إذا كان ان وصلتها. قال الشاعر (من المتقارب) :-

أليس عجيبا بأن الفتى يصاب ببعض الذي في يديه

أدخل الباء على اسم ليس ، وإنما موضعها الخبر ، وحسّن ذلك في البيت ذكر العجيب مع التقرير الذي تفيده الهمزة ، وصار معنى الكلام : أعجب بأن الفتى ، ولو قلت : أليس قائماً بزيد لم يجز " (٢٨)

فإن كان ابن درستويه قد منع توسط خبر ليس ، فقد رد أبو حيان ودافع بسرد يعض شواهد العربية ، ولكنه جعل ذلك من القليل ، ورجح كلاً من قراءتي نصب البر ورفعه من وجه .

وقاس ازجاج توسط خبر ليس على توسطه مع كان ، الذي شاع في كلام العرب ، وفي القراءات القرآنية (٢٩) ، وكذلك العكبري (٣٠) .

ويبدو أن السمين يسير على هدي أبي حيان فلم يزد على ما قال ، واستشهد بقول الشاعر (من الطويل) :

سَلِي إنْ جَهِلْتِ الناسَ عَنَّا وعنهم ... وليس سواءً عالِمٌ وجَهُولُ

وقال آخر (من الطويل) :

أليسَ عظيماً أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ ... وليس علينا في الخُطوبِ مُعَوَّلُ(٣١)

- التوابع :

وفي تفسير قوله تعالى : **(لا ذَلُولٌ)** ، يرجح أبو حيان قراءة الرفع على قراءة السلميّ **(لا ذَلُولَ)** بالفتح ، فيقول : " وكانت قراءة الجمهور **أولى** ، لأن الوصف بالمفرد أولى من الوصف بالجملة ، ولأن في قراءة أبي عبد الرحمن ، على أحد تخريجيها ، تكون قد بدأت بالوصف بالجملة وقدّمته على الوصف بالمفرد ، وذلك مخصوص بالضرورة عند بعض أصحابنا ، لأن لا ذلول المنفي معها جملة ومسلمة مفرد ، فقد قدّمت الوصف بالجملة على الوصف بالمفرد ، والمفعول الثاني لتسقي محذوف ، لأن سقي يتعدّى إلى اثنين (٣٢)

ووجه الزمخشري قراءة السلمي دون أن يلجأ إلى الترجيح فقال : " وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي (لا ذلول) بمعنى لا ذلول هناك أي حيث هي وهو نفي لذلها ولأن توصف به فيقال هي ذلول ونحوه قولك مررت بقوم لا بخيل ولا جبان أي فيهم أو حيث هم (٣٣)

وأشار إليه ابن عطية دون ترجيح أو توجيه فقال : " وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي : «لا ذلول» بنصب اللام (٣٤)

الخاتمة

يعد أبو حيان من أئمة علم القراءات ، وجهابذة هذا الفن ، قراءة ، وإقراءً ، وتصنيفاً ، فلا غرو أن يكون كتابه البحر المحيط ، منار علمه ، ومجلى خبرته ، في الإحاطة بقضايا القراءات ، متواترها وشاذها ، وهو إلى جانب ذلك من كبار أئمة اللغة والنحو ، عالماً ، ومعلماً ، ومصنفاً ، فاجتمع لديه من قدرة الاحتجاج ، وغور علمه بلغة العرب ، أن تصدى للقراءات ، في مواجهة من مالت نفسه إلى التهوين من شأن رواتها ، وما قدموه من تلك الروايات التي قد تخالف قياساً لهم ، أو تتعارض مع سماع لديهم .

وهو في سبيل تعامله مع القراءات ، تنوع موقفه بين مدافع ، وصامت ، وناقد. ففي دفاعه وضع منهجه بأنه لا يرى الترجيح بين القراءات ، ولا يقدم عليها ، أمام هؤلاء النحاة ينافح بكل ما أوتي من خبرة واقتدار ، يرفض طعنهم ، ويرد عليهم بالشواهد الثابت من كلام العرب ، التي تؤيد روايات القراء .

وكان أبو حيان يلجأ إلى لهجات العرب للاستدلال على صحة اللغة ووجودها في كلام العرب ، إلى جانب صحة القراءة وتواترها ، ولا يعطي أولوية لقراءة على أخرى ، ولا يكفي النحو وحده عنده في علم الفصيح من كلام العرب ، بل لا بدّ من الاطلاع على كلامها ، والتطبع بطباعها ، والاستكثار من ذلك .

تبين لأبي حيان مصدر من مصادر الوهم لدى طائفة من النحاة في موقفهم غير المنصف من القراءات ، ألا وهو تحريف النساخ .

كما يستعين أبو حيان بمصاحف الصحابة لتأييد القراءة محل النقاش .

وكان أبو حيان يطيل في الدفاع ، وأحياناً لا يلتفت إلى قول المعارضين ينص على ذلك ، وأحياناً يأخذه الاندفاع فيتهم النحاة بما لم يقولوه ، ناسباً الوهم

إليهم ، ولم ينسق أبو حيان وراء طعن البصريين ، فكان يقول قولته الشهيرة **(لسنا متعبدين بأقوال أهل البصرة)** .

وفي موقفه بالسكوت قد لا يرد أبو حيان ، ولا يدافع ، ولكنه يكتفي بعرض القراءتين ويلزم الصمت ، مخالفاً منهجه في الذود عن القراءات الثابتة ، والدفاع عن حجيتها ، بالرغم من شناعة الاعتراض ، وقسوة الهجوم على القراءة والقراء .

فلم يحافظ أبو حيان دائماً طوال تفسيره الكبير غلى منهجه الذي خَطَّه لنفسه بالدفاع عن القراءات ، وترك الترجيح بينها ما كانت ثابتة وصحيحة السند ، ولها وجه من العربية ، بل لزم السكوت دون رد أو دفاع أو تفنيد ، لما يثار ضد بعض القراءات من قِبَلِ بعض النحاة ، خاصة نحاة البصرة ، واكتفى بعرض القراءة والطعن عليها .

بل في بعض الأحيان وجدنا أبا حيان يأتي ما كان ينهى عنه ، من الترجيح بين القراءات ، فقد وقع أبو حيان فيما حذر منه ، وارتكب ما نهى عنه في ترك الترجيح بين ما ثبت من القراءات ، فإذا به يرجح بين القراءات الثابتة ، ويستعمل أساليب تفضيل مثل : **أوضح** ، **وأمكن** ، **وأحسن** ، **وأوجه** ، وغيرها . ولو على حساب قراءة ثابتة في كلام العرب ، ولها شواهدها ، ونبه عليها سيبويه ، والله ولي التوفيق .

حواشي البحث

حواشي المبحث الأول

(١)أبو حيان الأندلسي . البحر المحيط ٤/٤٥٥ .

(٢) سورة الأنعام : ٨٠ ، ابن الجزري . النشر في القراءات العشر ٢/٢٩٣ ، البنا الدمياطي . إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ١/٢٦٧ ، أبو حيان الأندلسي .البحر المحيط ٤/٥٦٩، مكي بن أبي طالب . مشكل إعراب القرآن ١/٢٥٨.

(٣) سيبويه . الكتاب ٢/٥١٩ – ٥٢٠ .

(٤) سورة الزمر : ٦٤ ، ابن الجزري . النشر في القراءات العشر ٢/٤٠٤ ، البنا الدمياطي . إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ١/٤٨٢ ، ابن عطية . المحرر الوجيز ٥/٤٨٦ ، أبو حيان الأندلسي . البحر المحيط ٩/٢١٨ .

(٥)أبو حيان الأندلسي . ارتشاف الضرب من لسان العرب ص ٢٦٨– تحقيق ودراسة د. مصطفى النماس – ، مكي بن أبي طالب . مشكل إعراب القرآن ١/٢٥٨ ، ٤١٥ ، ابن الأنباري . البيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٢٨ ، خالد الأزهري . شرح التصريح على التوضيح ١/١١١.

(٦) السيوطي . همع الهوامع ١/٥١ ، خالد الأزهري . شرح التصريح على التوضيح ١/١١١ .

(٧) ابن خالويه . الحجة في القراءات السبع ص١٤٣ .

(٨)سورة فاطر : ٤٣ ، ابن الجزري . النشر في القراءات العشر ٢/٣٩٢ ، البنا الدمياطي . إتحاف فضلاء البشر١/ ٤٦٤ ،الزمخشري . الكشاف٣/٦٢٨ ، أبو حيان الأندلسي . البحر المحيط ٩/٤٢ .

(٩) سورة الأنبياء : ١٠٣ ، الفراء . معاني القرآن ٢/٣٧١ .

(١٠) سورة إبراهيم . ٢٢ ، ابن الجزري . النشر في القراءات العشر ٣٣٦/٢ ، البنا الدمياطي . إتحاف فضلاء البشر ١/ ٣٤٢ (لغة بني يربوع وأجازها قطرب والفراء وإمام النحو واللغة والقراءة أبو عمرو بن العلاء وهي متواترة صحيحة والطاعن فيها غالط قاصر ونفي النافي لسماعها لا يدل على عدمها فمن سمعها مقدم عليه إذ هو مثبت وقرأ بها أيضا يحيى بن وثاب وحمران بن أعين وجماعة من التابعين وقد وجهت بوجوه منها أن الكسرة على أصل التقاء الساكنين وأصله مصرخين حذفت النون للإضافة فالتقى ساكنان ياء الإعراب وياء الإضافة وهي ياء المتكلم وأصلها السكون فكسرت للتخلص من الساكنين والباقون بفتح الياء لأن الياء المدغم فيها تفتح أبدا) ،

الفراء . معاني القرآن ٧٥/٢ ، الأخفش . معاني القرآن ٥٩/٢ قال : وبلغنا أن الأعمش قال (بِمُصْرِخِيِّ) فكسروهذه لحن لم نسمع بها من أحد من العرب ولا أَهل النحو ، الزمخشري . الكشاف ٥٥١/٢ ، البحر المحيط ٤٢٥/٦-٤٢٦ .

(١١) سورة الزمر : ٧ ، ابن الجزري . النشر في القراءات العشر ١/ ٣٤٨ ، البنا الدمياطي . إتحاف فضلاء البشر ١/ ٤٨٠ ، أبو حيان الأندلسي . البحر المحيط ١٨٧/٩ .

(١٢) سورة النساء : ١٥٢ ، ابن الجزري . النشر في القراءات العشر ٢٨٦/٢ ، البنا الدمياطي . إتحاف فضلاء البشر ١/ ٢٤٧ ، أبو حيان الأندلسي . البحر المحيط ، ج ٤ ، ص : ١٢٠ .

(١٣) سورة البقرة : ١٥٦ ، أبن الجزري . النشر ٢٥٥/٢ ، البنا الدمياطي . إتحاف فضلاء البشر ١/ ١٩٦ ، أبوحيان الأندلسي . البحر المحيط ٩٠/٢ .

(١٤) سورة آل عمران : ١٩ ، ابن الجزري . النشر ٢٧٢/٢ ، البنا الدمياطي . إتحاف فضلاء البشر ١/ ٢٢١ ، الطبري . جامع البيان ٢٧٠/٦ ، الزمخشري . الكشاف ٣٧٣/١ ، ابن عطية . المحرر الوجيز ٤١٢/١ ، أبو حيان . البحر المحيط ٣/ ٦٧- ٦٩ .

(١٥) سورة المائدة : ٣٨ ، سيبويه . الكتاب ١٤٢/١-١٤٤ ، الفخر الرازي . مفاتيح الغيب ١٧٦/١١ ، ابن عطية . المحرر الوجيز ١٨٧/٢ ، أبو حيان . البحر المحيط ، ٤/ ٢٤٧ -٢٥٠) .

(١٦) سورة المجادلة : ٢ ، الفراء . معاني القرآن ١٣٩/٣ ، أبو حيان الأندلسي . البحر المحيط ١٢١/١٠ ، الزمخشري . الكشاف ٤٨٤/٤ .

(١٧) سورة الشورى :٣ ، البحر المحيط ٣٢٢/٩-٣٢٣ ، ابن خالويه . القراءات الشاذة ص١٣٤ ، الزمخشري . الكشاف ٢١٣/٤ .

(١٨) سورة النحل : ٦٦ ، ابن عطية . المحرر الوجيز ١٨٠/٤ ، النشر ٣٤٢/٢ ، البنا الدمياطي . إتحاف فضلاء البشر ٣٥٢/١ ، الزمخشري . الكشاف ٥٧٤/٢ ، البحر المحيط : ٥٠٨/٥ .

(١٩) سورة النحل : ٣٧ ، ابن عطية . المحرر الوجيز ٣٩٢/٣ ، الزمخشري . الكشاف ٥٦٦/٢ ، أبو حيان الأندلسي . البحر المحيط ٥٢٨/٦ .

(٢٠) سورة هود : ١١١ ، النشر ٣٢٨/٢ ، البنا الدمياطي . إتحاف فضلاء البشر ١/ ٣٢٦ ، البحر المحيط ٢١٧/٦ ، الكشاف ٤٠٧/٢ ، القرطبي ١٠٦/٩ .

(٢١) سيبويه . الكتاب ٢٨٣/١ ، أبن الأنباري . البيان في غريب إعراب القرآن ٢٩٤/٢ .

(٢٢) النحاس . إعراب القرآن ٣٠٥/٢ - ٣٠٦ .

(٢٣) الأشموني .شرح الأشموني ٣٥٧/١ .

(٢٤) العكبري . التبيان في إعراب القرآن ٤٦/٢ .

(٢٥) النشر ٢٩٧/٢ ، البنا الدمياطي . إتحاف فضلاء البشر ٢٧٤/١ ، ابن عطية . المحرر الوجيز ٤٧٧/٢ ، البحر المحيط ٦٥٧/٤ –٦٥٨ .

(٢٦) سيبويه . الكتاب ٩١/١ –٩٢، ٣٢٧ ، ٣٤٦–٣٤٧ ، ابن الأنباري . الإنصاف في مسائل الخلاف ص٢٥١ ، ابن يعيش ٧٧/٣ ، البغدادي . خزانة الأدب ١١٩/٢ ،

(٢٧) المبرد . المقتضب١٤٣/٤ ، ٣٧٦ .

(٢٨) ابن عطية . المحرر الوجيز ٤٧٧/٢ .

(٢٩) أبو حيان الأندلسي . ارتشاف الضرب ص٧٩١ .

(٣٠) نفسه ص٧٩٣ .

(٣١) أبو حيان الأندلسي . البحر المحيط ١٠ / ٤٤٧ ، الزمخشري . الكشاف ٧٣٤/٤ ، ابن عطية . المحرر الوجيز ٤٦٣/٥ .

(٣٢) سورة المائدة : ٢ ، النشر ٢٨٧/٢ ، البنا الدمياطي . إتحاف فضلاء البشر ٢٥٠/١ ، البحر المحيط ١٦٩/٤ .

(٣٣) النحاس . إعراب القرآن ٥/٢ ، معاني القرآن ٢٥٥/٢ .

(٣٤) الفراء . معاني القرآن ٣٠٠/١ .

(٣٥) الطبري . جامع البيان ٤٨٨/٩ .

(٣٦) سورة الجن : ٢٣ ، أبو حيان الأندلسي . البحر المحيط ٣٠٣/١٠ .

(٣٧) أبو حيان الأندلسي . البحر المحيط ١٨٩/٩ .

(٣٨) سورة آل عمران : ١٥٤ ، ابن الجزري . النشر ٢٧٦/٢ ، البنا الدمياطي . إتحاف فضلاء البشر ١/ ٢٣٠ ، الفراء . معاني القرآن ٢٤٣/١ ، أبو حيان الأندلسي . البحر المحيط ٣٩٤/٣ ، ابن عطية . المحرر الوجيز ٥٢٨/١ .

(٣٩) سورة الأنعام : ٣٣ ، ابن الجزري . النشر ٢ /٢٩١ . البنا الدمياطي . إتحاف فضلاء البشر ٢٦٢/١ ، أبو حيان . البحر المحيط ٤٨٨/٤-٤٨٩ ، الفراء . معاني القرآن ٣٣١/١ .

(٤٠) ابن عطية . المحرر الوجيز ٢٩٠/١ ، الزمخشري . الكشاف ٢٨٦/١ .

(٤١) أبو حيان الأندلسي . البحر المحيط ٢ / ٣٨٧ .

(٤٢) أبو زكريا الفراء . معاني القرآن ١٤١/١ .

(٤٣) أبو حيان الأندلسي . البحر المحيط ٢ / ٣٨٨ -٣٨٩ .

(٤٤) سورة فصلت: ١١، سورة المؤمنون: ١٢ ، سورة البقرة: ١٣٣ ، ٢١٧ ، سورة النساء: ١ ، الأشموني . شرح الأشموني ٢٢٢/١ .

(٤٥) الزمخشري . الكشاف ٤٩٢/١ .

(٤٦) ابن عطية . المحرر الوجيز ٤/٢ .

(٤٧) نفسه ٥/٢ .

(٤٨) سورة النساء : ١ ، ابن الجزري . النشر في القراءات العشر ٢ /٢٨٢ ، البنا الدمياطي . إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ١/ ٢٣٦ ، أبو حيان الأندلسي .البحر المحيط ٤٩٨/٣-٥٠٠ .

(٤٩) أبو حيان الأندلسي . البحر المحيط ٢ / ٣٨٦ .

(٥٠) سورة البقرة : ١٢٦ ، أبو حيان الأندلسي . البحر المحيط ٦١٩/١ .

(٥١) سورة البقرة : ١٨٧، أبو حيان الأندلسي . البحر المحيط ٢١٥/٢ .

(٥٢) سورة المائدة : ٩٥ ، ابن الجزري . النشر في القراءات العشر ٢٨٨/٢ ، أبو حيان . البحر المحيط ٣٦٤/٤ .

(٥٣) سورة التوبة :١١٧ ، أبو حيان الأندلسي . البحر المحيط ٥١٩/٥- ابن يعيش . شرح المفصل ١٢١/٧ حيث ذهب ابن يعيش إلى زيادة كاد .

حواشي المبحث الثاني

(١) سورة الزخرف : ٧١ ، النحاس . إعراب القرآن ١٢٠/٤ .

(٢) الطبري . جامع البيان ٦٤٢/٢١-٦٤٣ .

(٣) سورة البقرة : ٢٧٥ ، سورة الفرقان : ٤١ ، أبو زرعة بن زنجلة . حجة القراءات ٦٥٤/١ .

(٤) السمين الحلبي . الدر المصون ٤٧٢٤/١ .

(٥) سورة الفرقان : ٤١ ، سورة النمل : ٥٨ ، ابن عطية . المحرر الوجيز ٦٣/٥ .

(٦) سورة الزخرف : ٧١ ، البنا الدمياطي . إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٤٩٧/١ ، أبو حيان . البحر المحيط ٣٨٨/٩ .

(٧)الفراء . معاني القرآن ٢٣٦/٢ .

(٨) أبو حيان الأندلسي . ارتشاف الضرب ٨٣٧ .

(٩)سورة المؤمنون : ٩١ ، ٩٢ ، ابن الجزري . النشر في القراءات العشر ٣٢٩/٢ ، البنا الدمياطي . إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٤١٣/١ ، البحر المحيط ، ج ٧ ، ص : ٥٨٢ ، ابن عطية . المحرر الوجيز ٣٩/٥ .

(١٠) سورة البقرة : ٢٧٩ ، ابن الجزري . النشر في القراءات العشر ٢٣٦/٢ ، البنا الدمياطي . إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٢١٢/١ ، أبو حيان الأندلسي . البحر المحيط ٧١٥/٢ .

(١١) الطبري . جامع البيان ٢٤/٦ .

(١٢) سورة النور : ٥٧ ، ابن الجزري . النشر في القراءات العشر ٢٧٧/٢ ، ٣٣٣ ، البنا الدمياطي . إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٤١٣/١ ، أبو حيان . البحر المحيط ٦٦/٨ .

(١٣) الفراء . معاني القرآن ٢٥٤/٢ .

(١٤) النحاس . إعراب القرآن ١٤٦/٣ .
(١٥) السمين الحلبي . الدر المصون ٣٦٥٤/١ .
(١٦) الأخفش . معاني القرآن ١٩/٣ .
(١٧) الفراء . معاني القرآن ٢٨١/٢ .
(١٨) النحاس . إعراب القرآن ١٩٨/٣ .
(١٩) الطبري . جامع البيان ٤٢٧/١٩ .
(٢٠) الزمخشري . الكشاف ٣٤٩/٣ .
(٢١) سورة النمل : ٧ ، ابن الجزري . النشر في القراءات العشر ٣٣٧/٢ ، البنا الدمياطي . إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٤٢٦/١ ، أبو حيان . البحر المحيط ٢١١/٨ ، الكشاف ٢٧٠/٣ .
(٢٢) سورة الإسراء : ٤٤ ، ابن الجزري . النشر في القراءات العشر ٣٠٧/٢ ، البنا الدمياطي . إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٣٥٨/١ ، أبو حيان . البحر المحيط ٧/ ٥٥ .

حواشي المبحث الثالث

(١) سورة ص : ٢٦ ، البحر المحيط ١٥٢/٩ .
(٢) ابن عطية . المحرر الوجيز ٤٤٧/٥) .
(٣) النحاس . إعراب القرآن ٤٦٢/٣ .
(٤) سورة الفاتحة : ٢ ، البنا الدمياطي . إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ١٦٢/١ ، أبو حيان . البحر المحيط ٣٤/١ .
(٥) سيبويه . الكتاب ٦٢/٢ -٦٣ .
(٦) سورة إبراهيم : ٢ ، ابن الجزري . النشر في القراءات العشر ٣٣٥/٢ ، البنا الدمياطي . إتحاف فضلاء البشر ٣٤١/١ ، أبو حيان . البحر
(٧) الفراء . معاني القرآن ٦٧/٢ .
(٨) ابن عطية . المحرر الوجيز ٣٢٢/٣ .

(٩) النحاس . إعراب القرآن ٣٦٣/٢ .

(١٠) العكبري . التبيان في إعراب القرآن ٦٥/٢ .

(١١) ابن خالويه . الحجة في القراءات السبع ٢٠٢/١ .

(١٢) سورة الفرقان : ١٨ ، ابن الجزري . النشر في القراءات العشر ٤١٦/١ ، البنا الدمياطي . إتحاف فضلاء البشر ٣٤١/١ ، أبو حيان . البحر المحيط ٩١/٨

(١٣) إبن عطية . المحرر الوجيز ٢٠٤/٤ .

(١٤) سورة آل عمران : ١٢٠ ، ابن الجزري . النشر في القراءات العشر ٤١٦/١ ، البنا الدمياطي . إتحاف فضلاء البشر ٢٤٢/٢ ، أبو حيان . البحر المحيط ٣٢٣/٣ .

(١٥) سيبويه . الكتاب ٢٦٥/٢ ٠ .

(١٦) نفسه ٦٦/٣ – ٦٧ .

(١٧) الفراء . معاني القرآن ٢٣٢/١ .

(١٨) ابن عطية . المحرر الوجيز ٤٩٩/١ .

(١٩) الزمخشري . الكشاف ٤٣٦/١ .

(٢٠) سورة الكهف : ٦٤ ، ابن الجزري . النشر في القراءات العشر ١٨٠/٢ ، البنا الدمياطي . إتحاف فضلاء البشر ١٥٢/١ ، أبو حيان . البحر المحيط ٢٠٣/٧ ، ابن عطية . المحرر الوجيز ٥٢٩/٣ .

(٢١) سيبويه . الكتاب ١٨٥/٤ .

(٢٢) الزمخشري . الكشاف ٦٨٥/٢ .

(٢٣) الفراء . معاني القرآن ٢٧/٢ .

(٢٤) أبو عبيدة . مجاز القرآن ٢٩٧/٢ .

(٢٥) ابن جني . سر صناعة الإعراب ٤٧١/٢ ، رضي الدين الاستراباذي . شرح الشافية لابن الحاجب ٣٠٢/٢ ، العكبري . التبيان في إعراب القرآن ٤٥/٢ .

(٢٦) سورة آل عمران : ١٤٤ ، سورة سبأ : ١٣ ، سورة هود : ٤٠ ، أبوحيان الأندلسي. البحر المحيط ٣٦٣/٣ .

(٢٧) ابن جني . المحتسب ١٦٧/١-١٦٨ ، ابن الجزري . غاية النهاية في طبقات القراء : ١/ ٢٥٣ ، والذهبي . معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ٤٩/١ .

(٢٨) سورة البقرة : ١٧٧ ، ابن الجزري . النشر في القراءات العشر ٢٢٦/٢ ، البنا الدمياطي . إتحاف فضلاء البشر ١٩٩/١ ، أبو حيان الأندلسي . البحر المحيط ١٣١/٢.

(٢٩) الزجاج . إعراب القرآن ٦١/١ .

(٣٠) العكبري . التبيان في إعراب القرآن ٧٧/١ .

(٣١) السمين الحلبي . الدر المصون ٤٠٥/١ .

(٣٢) سورة البقرة : ٧١ ، أبو حيان . البحر المحيط ٤١٤/١ -٤١٥ .

(٣٣) الزمخشري . الكشاف ١٧٩/١ .

(٣٤) ابن عطية . المحرر الوجيز ١٦٣/١ .

المصادر والمراجع

١ = **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**. شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي – تحقيق أنس مهرة – ط١– دار الكتب العلمية – لبنان – ١٤١٩هـ١٩٩٨م .

٢ = **إعراب القرآن** . أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨) ، تحقيق د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب – بيروت – ١٤٠٩هـ– ١٩٨٨م .

٣ = **الإنصاف في مسائل الخلاف** . ابن الأنباري – ط. الاستقامة ، ط. السعادة – ١٩٤٥م ، ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م.

٤ = **البحر المحيط** . محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي – تحقيق : صدقي محمد جميل – دار الفكر . بيروت – ١٤٢٠ هـ .

٥ = **البيان في غريب إعراب القرآن** . ابن الأنباري– تحقيق د. طه عبد الحميد طه – دار الكاتب العربي – القاهرة –١٣٨٩هـ / ١٩٦٩ م .

٦ = **التبيان في إعراب القرآن** . أبو البقاء العكبري (محب الدين عبدالله بن أبي عبدالله الحسين بن أبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري) – إحياء الكتب العربية – تحقيق علي محمد البجاوى .

٧ = **جامع البيان في تأويل القرآن** . محمد بن جرير أبو جعفر الطبري ، [٢٢٤ – ٣١٠ هـ] تحقيق أحمد محمد شاكر – مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م .

٨ = **الجامع لأحكام القرآن** . أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت٦٧١ هـ) ، تحقيق هشام سمير البخاري ، دار عالم الكتب ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م .

٩ = **الحجة في القراءات السبع** . ابن خالويه– تحقيق د. عبد العال سالم مكرم – دار الشروق – بيروت – ١٩٧٧م .

١٠ = **حجة القراءات** . عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة أبو زرعة ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، نشر مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الثانية – ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢م .

١١ = **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** . البغدادي ، ط١ . الأميرية – بولاق ، ط . تحقيق عبد السلام محمد هارون .

١٢ = **ارتشاف الضرب** . محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي –تحقيق د. مصطفى النماس – جدة – ط١ – ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م .

١٣ = **سر صناعة الإعراب** . أبو الفتح عثمان بن جني – تحقيق : د. حسن هنداوي – نشر دار القلم – دمشق – ط١ . – ١٩٨٥ م .

١٤ = **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** . الأشموني – المكتبة التجارية – ط . مصطفى محمد .

١٥ = **شرح التصريح على التوضيح** . خالد الأزهري– دار الفكر – بيروت .

= **شرح شافية ابن الحاجب** . الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ٦٨٦ هـ ، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام ١٠٩٣ هـ ، حققهما وضبط غريبهما : الاساتذة محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محيى الدين عبد الحميد – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان .

١٦ = **شرح المفصل** . ابن يعيش _ ط. إدارة الطباعة المنيرية – القاهرة .

١٧ = **غاية النهاية في طبقات القراء** . شمس الدين محمد بن الجزري – نشره برجشتراسر – ط١ – مطبعة السعادة – ١٣٠٢ هـ – ١٩٣٣م .

١٨ = **القراءات الشاذة** . ابن خالويه – تحقيق ج. برجشتراسر – ط. الرحمانية – ١٩٣٤م .

١٩ = **الكتاب** . سيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط١ . بولاق .

٢٠ = **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل** . الزمخشري – القاهرة – مطبعة الاستقامة – ١٩٥٣م ، ط . **دار الكتاب العربي . بيروت – ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦م .**

٢١= **مجاز القرآن** . أبو عبيدة معمر بن المثنى – تحقيق محمد فواد سزگين نشر : مكتبة الخانجى – القاهرة .

٢٢ = **المحتسب** . ابن جني ، دار التحرير – القاهرة – ١٩٦٦م .

٢٣ = **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** . ابن عطية الأندلسي – تحقيق عبد السلام عبد الشافى – دار الكتب العلمية . بيروت – ١٤٢٢ هـ .

٢٤ = **مشكل إعراب القرآن** . مكي بن أبي طالب القيسي – تحقيق د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة – بيروت – ط٢ – ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م .

٢٥ = **معاني القرآن** . الأخفش (أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط ت ٢١٥هـ) –

٢٦ = **معاني القرآن** . أبو زكريا الفراء ، تحقيق أحمد يوسف نجاتى / محمد على نجار / عبدالفتاح إسماعيل شلبى – الدار المصرية للتأليف والترجمة – مصر .

٢٧ = **معاني القرآن الكريم** . النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس – ت ٣٣٨ هـ) – تحقيق محمد علي الصابوني – طبع ونشر جامعة أم القرى – مكة المرمة – الطبعة الأولى ، ١٤٠٩ هـ .

٢٨ = **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار** . الذهبي (محمد بن أحمد ابن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله) – تحقيق : بشار عواد معروف ، شعيب الأرناؤوط ، صالح مهدي عباس – نشر مؤسسة الرسالة – بيروت – ط١ – ١٤٠٤هـ .

٢٩ = **مفاتيح الغيب** . الفخر الرازي ، **دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠** م .

٣٠ = **المقتضب** . محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، ط. الجلس الأعلى للشئون الإسلامية – ١٣٨٥هـ .

٣١ = **النشر في القراءات العشر** . ابن الجزري ، أشرف على تصحيحه ومراجعته : علي محمد الضباع – شيخ عموم المقارئ المصرية .

٣٢ = **همع الهوامع** . السيوطي – ط. السعادة – مصر – ١٣٢٧هـ .